PROVISIONAL

A/41/PV.84
5 December 1986

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الحادية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد شودري	(بنغلاديش)
ثم :	السيد العنسي	(عمان)
	(نائب الرئيس)	

- مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) [٣٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) تقرير اللجنة الرابعة

(د) مشروع القرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64554/A ٢٧٣٣ز

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

خطاب فخامة السيد خوسيه نابليون دوارتي ، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة هذا الصباح الى خطاب يلقيه رئيس جمهورية السلفادور .

اصطحب السيد خوسيه نابليون دوارتي ، رئيس جمهورية السلفادور ، الى داخل قاعدة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، باسم الجمعية العامة ، ان ارحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية السلفادور ، فخامة السيد خوسيه نابليون دوارتي ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس دوارتي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عندما تولت حكومتي منذ سنتين السلطة لأربعة أشهر ، شعرت أنه قد آن الأوان ان اظهر أمام الجمعية العامة لأصف للعالم منجزات شعبي في تصميمه الذي لا يكل على نيل الحرية واقامة نظام ديمقراطي تعددي يقوم على أساس مشاركة جميع فئات الشعب ، وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والسلام ، بالدرجة الأولى ، كثمرة من ثمار الوفاق الوطني الحقيقي . لقد حان الوقت أن أُظهر أمام الجمعية العامة الطموحات النبيلة والمشروعة لشعبي وحكومتي . وكان وقتا حققنا فيه اخيرا أحلام خمسة عقود من الزمان ، بعد سنوات طويلة من الديكتاتورية .

وفي العام الماضي ، كنت أنوي أن أحضر للأمم المتحدة لكي أبلغ العالم بالمنجزات التي حققناها في جهودنا ولكي نقدم للعالم روح السلام التي نتحلى بها ، ولكنني عجزت عن أن أفعل ذلك لأنني كنت اعاني من اختطاف ابنتي اينيس غوادالوب . وبالتالي ، وجهت نداء من بلدي بابداء المنطق والحكمة وتضامن المجتمع الدولي على أمل أن يؤيد المجتمع الدولي جهودي من أجل حل عادل وانساني لذلك العمل . وانني ممتن للأمم المتحدة امتنانا عميقا للدعم الذي تلقيته منها .

Digitized by UNOG Library

واليوم نجد أن تلك الأحلام قد أصبحت ، من وجهة نظر الدفاع عن القيم ، حقيقة لا جدال فيها يعترف بها حتى اشد نقادنا قسوة . وفي تاريخنا الحديث ألمّت بشعبي ثلاث محن كبرى زادت من فقره ومعاناته . وتلك الكوارث الثلاث الكبرى ، التي مقارنة ببعض الاحداث المذكورة في الكتاب المقدس يجوز تسميتها اللعنات الثلاث ، عصفت بالسلفادور وما زالت تلقي عليها بظلالها . فاللعنة الاولى هي المصائب التي جلبتها الحرب ، والثانية هي النكبة الاقتصادية الناجمة عن اختلال معدلات التبادل التجاري الدولي ؛ أما الثالثة فهي كارثة اقتصادية الحقت بنا خسائر اقتصادية واجتماعية أفدح من النكبتين الاوليين مجتمعتين . فالخسائر التي ترتبت على سبع سنوات من الحرب وسبع سنوات من الازمة الاقتصادية لا تقارن بالاضرار التي ترتبت على الزلزال الذي وقع في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر واستغرق سبع ثوان .

ولا شك في أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في جميع مجالات الحياة للارتفاع بمستوى معيشة أبناء السلفادور لكن عزيمة شعبي وحكومتي لاتتزعزع وسوف نتغلب على كل ما يواجهنا من عقبات ، ولذا يشرفني ان اخاطب الجمعية العامة اليوم وأن اتحدث عن المشاكل الجسام التي تواجه شعبي والمهام الملحة التي لابد من الاضطلاع بها لاصلاح عاصمتنا واعادة بنائها بعدما لحق بها من دمار إثر زلزال ١٠ تشرين الاول/ اكتوبر الماضي .

ووجودي هنا انما هو في الأساس استجابة للمطالبة الملحة من جانب شعبي الذي وضع آماله وثقته في العون والتضامن اللذين يمكن ان يلقاهما من المجتمع الدولي للتصدي لما يحيق به من صروف الدهر التي تهدد على نحو خطير مسيرة الديمقراطية في السلفادور . فقد كبد الزلزال كل مواطن سلفادوري تضحية . فمن كانوا يملكون الكثير فقدوا الكثير ولكن من كانوا لا يملكون إلا القليل فقدوا كل شيء . هذه هي حقيقة الفاجعة المروعة التي ألمت بناء . فقد كشف الزلزال عن ظروف الفقر والمعاناة والجوع التي تعيش فيها آلاف الاسر التي كانت تحيا في الكهوف والتي كانت عادة مختفية عن الانظار ، ولكنها في تلك الثواني السبع خرجت مذعورة وكشفت عما تعانيه من آلام

Digitized by UNOG Library

وعما تعيش فيه من أوضاع لا تليق بالبشر . لقد اضرت تلك الكارثة بكل فرد منا بلا استثناء ، وهزت ضميرنا ذاته ، وحركت اعماق قلوبنا وأفئدتنا وصدرت عنها صيحة عميقة هائلة موجهة الى العالم بأسره . وقد جعلتنا أكثر انسانية وزادت من تكاتفنا في ظروف بؤسنا وحزننا ، اذ كان الزلزال أقسى تجاربنا وقد واجهه شعبي بالايمان والأمل .

وهذه الفاجعة التي نزلت بسان سلفادور أودت بحياة ١٥ ألف شخص وأصيب فيها عشرة آلاف آخرون وشردت ٣٠٠ ألف وألحقت اضرارا بالغة بالتراث المادي والثقافي لشعبنا ، وبلغت الخسائر المادية ما يربو على ٠٠٠ ١٠ مليون دولار شملت شبكة المستشفيات والمؤسسات التعليمية ومرافق الانتاج والتجارة والخدمات العامة .

ووفقا للبيانات التي قدمتها المؤسسات الخاصة فقد أضر الزلزال بنسبة تتراوح بين ٨٥ و ٩٠ في المائة من المرافق الصناعية الواقعة في العاصمة . وكان لذلك أثر بالغ على الاقتصاد الوطني وعلى الانتاج اذ أن منطقة العاصمة هي عصب النشاط الاقتصادي في البلد . كما دمر الزلزال شبكة المستشفيات في منطقة العاصمة وبالتالي فإن الآلاف من ابناء السلفادور يلقون الرعاية الطبية في مستشفيات ميدانية مؤقتة تجرى فيها العمليات الجراحية الكبيرة والصغيرة في ظروف حرجة للغاية .

وفي مجال التعليم لحقت الأضرار ب ١٥٠ مركزا تعليميا تضم ٥٠٠ ١ فصل دراسي على الأقل . وينبغي أن اذكر أيضا ان ٩٠ في المائة من التراث الثقافي قد اصيب بالضرر . فقد دمرت المكتبات والمتاحف والآثار والكنائس والمسارح والمرافق الرياضية .

وفيما يتعلق بالخدمات العامة اصيبت شبكة توزيع مياه الشرب التي تغذي ثلث العاصمة بالأضرار على امتداد ٥٠ كيلومترا من مساحتها لا تدخل فيها الأضرار التي اصابت شبكة الصرف التي يصعب تقدير ما أصابها من خسائر لصعوبة الوصول الى أجزائها المختلفة .

أما عن المواصلات فقد دمرت أربعة مراكز للاتصالات الهاتفية . وسيحتاج اصلاحها الى أكثر من ٣٦ مليون دولار . كما لحقت أضرار بشبكة الكهرباء تقدر بما يربو على ٣٦

Digitized by UNOG Library

مليون دولار . ونزلت خسائر جسيمة بالهيكل الاساسي الحضري وشبكة النقل . وقد تشققت الشوارع وقدرت الخسائر المباشرة وغير المباشرة في هذا المجال باكثر من ٣٠ مليون دولار لا تدخل فيها تكاليف اصلاح الشوارع وازالة الانقاض والتطهير .

وتجدر الاشارة بوجه خاص الى الاضطراب الشامل الذي أحدثه الزلزال في ادارة شتى الوحدات الحكومية . فقد لحقت اضرار يتعذر اصلاحها بعدد لا يحصى من مباني الخدمات العامة ، وتتجاوز التكاليف المباشرة المترتبة على هذا البند ٥٠ مليون دولار دون حساب التكاليف غير المباشرة الناتجة عن نقل تلك الخدمات الى المرافق الاخرى .

وتفوق خسارة قطاع الانتاج والتجارة مبلغ ١٣٥ مليون دولار دون حساب التكاليف الناتجة عن توقف نشاطها والتي تبلغ نحو ٧١ مليون دولار .

وقد تبدو هذه الارقام ضئيلة لبعض البلدان الصناعية ولكنها بالنسبة لبلدي أرقام هائلة بحق ، فهي تصل الى ٢٥ في المائة على الاقل من الناتج المحلي الاجمالي .

ونتيجة لهذه الكارثة الطبيعية تفاقم الفقر وتدهور مستوى معيشة السكان . وتضاءلت قدرة الحكومة المركزية والحكومات المحلية على تلبية الاحتياجات ، اذ ألزمتنا الكارثة بأداء أعمال طارئة لم تكن في الحسبان وتنفيذ خطط متوسطة وقصيرة الأجل سندرجها في برنامج التنمية الوطنية الجديد .

ويمثل هذا كله تحديا لابد لنا من مواجهته رغم ضآلة مواردنا وتلك هي المأساة . فبينما أدت الحرب والأزمة الاقتصادية الى الحد من قدرتنا على الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية جاء الزلزال فجعل ذلك مستحيلا تماما علينا .

Digitized by UNOG Library

أدّى الزلزال الى تدهور الظروف المعيشية لشعب السلفادور ، واستدعى إجراء تغيير جذري في خطة حكومتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكما تفهم الجمعية العامة ، فإن هذا الوضع يستدعي إعادة تشكيل وبرمجة خطط تنميتنا القطاعية واستراتيجيتنا ، التي يجب أن تركّز الآن على الأهداف والمقاصد التي تفضي الى إنعاش وتعمير السلفادور الجديدة .

ولقد واجه ، ولا يزال يواجه ، شعبي هذه الكوارث الكبيرة الثلاث . وردّا على الآثار المدمّرة المترتبة على الحرب الشعبية التي طال أمدها ، توحدنا من أجل التعمير الوطني . وإننا نرد على الحرب والعنف والموت وفقا للأهداف الخمسة العظيمة لسياسة حكومتي ، وهي : الحتمية الإنسانية والأخلاقية والسياسية التي تقود سلوكنا في المجال الاجتماعي ؛ والتهدئة ، وهي أنبل وأعز مُثُل السلفادوريين ؛ وإضفاء الطابع الديمقراطي باعتباره عملية تولّد توافقا في الآراء والتعددية والحريات الضرورية ليتمكن الفرد من تحقيق ذاته في المجتمع ؛ والمشاركة ، بغية جعل الفرد يتحمل مسؤولية أكبر تجاه حقوقه وواجباته في بناء مجتمع ديمقراطي وإعادة تنشيط الاقتصاد وضمان إدخال إصلاحات اجتماعية بعيدة الأثر .

وفي إطار هذه الأهداف ، قمت هذا العام مرة أخرى بالدعوة لمواصلة الحوار ، بوصفه الآلية المناسبة للنظام الديمقراطي التي تفضي الى التقدم على درب السلام عن طريق انتصار المنطق المتمثل في الإرادة السياسية لتقديم تنازلات وحل الخلافات . إنني أؤمن إيماناً راسخاً بالحوار من أجل السلم ، لا من أجل الحرب . وفي ثلاث مناسبات ، دعوت الذين حملوا السلاح أن يجلسوا معنا ويناقشوا السلم لا الحرب .

ان الآلية السياسية والديمقراطية ، التي يجري الآن إنشاؤها في بلدي ، تعزز آلية الحوار ، لأنها تستبعد بصورة أساسية استخدام العنف وتشدّد بدلاً من ذلك على الخطط السياسية وتشجع المناقشات بين مختلف القطاعات . إلا أن الذين حملوا السلاح لم يستجيبوا ، للأسف ، لتلك الإجراءات ولا لتلك النداءات ، التي تبيّن بأمانة المشاعر الحقيقية والمتطلبات التاريخية في السلفادور اليوم .

Digitized by UNOG Library

ان الحفاظ على العملية الديمقراطية ، في ظل الظروف الخاصة السائدة في بلدي ، يتطلب جهدا مكثفاً وإبداعياً ، سنواصل تكريس أنفسنا له إلى أن تنتعش تلك العملية وتصبح حقيقة . ويتعين أن يكون أحد عناصر تلك العملية دمج المجموعات التي حملت السلاح في حياتنا الديمقراطية من خلال حوار منطقي وجدّي وجاد ضمن إلاطار الدستوري الموجود ، مما سيمكّن من تحقيق حل سلمي يضع نهاية لسفك الدماء فيما بين السلفادوريين ويدعم وحدتنا في التعمير وإعادة التجديد الوطني . ذلك اننا نؤمن أن الحوار هو الوسيلة السليمة الوحيدة في الديمقراطية ، وذلك لا يعني أن نناقش الديمقراطية ، وهو أمر غير مقبول ، إنما نعني تشجيع تطبيقها تطبيقا شاملا وتوجيهها الى الوجهة الصحيحة . وسنقع في خطأ تاريخي كبير إذا أوقفنا مساعينا نتيجة للصعوبات التي نواجهها في الوقت الراهن ، بل والأسوأ من ذلك إذا انزلقنا الى الوراء الى عهد ديكتاتورية الماضي الذميم . واليوم أكثر من أي وقت مضى ، تحكم موقفنا فلسفة مواصلة جهودنا لإدخال تغييرات تمكّن شعبنا من التمتع بالديمقراطية الكاملة والفعّالة مع إيلاء الاحترام والحماية الواجبين لحقوق الإنسان ، التي تشكّل العنصر الاساسي والرئيسي في سياسة حكومتي ، وسنمضي قدما في اتخاذ التدابير الهيكلية التي ستمكن قطاعا عريضا من شعب بلدي من العيش في ظل حياة كريمة ، مما يزيل أسباب النزاع ، الذي كلّفنا كثيرا من الدماء .

وفي هذا الإطار ، يتحتم على حكومتي أن تشيد بالأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الامريكية على مساعدتها في السعي لتحقيق اتفاق شامل بشأن سلم وأمن المنطقة عن طريق مواصلة جهود مجموعة كونتادورا . ان هذا العمل يتمشى تماماً مع الموقف الرسمي لحكومتي التي اقترحت منذ أن قُدمت مبادرة كونتادورا لأول مرة ، تسوية مشكلة امريكا الوسطى تسوية شاملة تقوم على أساس التزامن وتعدد الأطراف وعلى أساس إقليمي أيضا والتي حصلت على موافقة جميع البلدان المعنية بالأمر على ذلك . ويرتهن هذا بالطبع باعتماد مجموعة من الاتفاقات ، التي يمكن التحقق منها ، وفقا لما جاء في مشروع وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى ، التي قدمتها مجموعة كونتادورا وفريق دعم ليما إلى حكومتي في بنما في

Digitized by UNOG Library

٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . ان السلفادور تؤيد بقوة العرض الذي تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الامريكية الى حكومتي . وإننا نفهم انه سيجري إعمال ذلك العرض في المرحلة التي يبدأ فيها تنفيذ وثيقة كونتادورا . ومما يبعث على التشجيع أن هذا المفهوم يعني بوضوح أن هذين المسؤولين يقدّران الحاجة الملحة الى مواصلة الحوار والتفاوض في المحفل الإقليمي ، ولتحقيق ذلك الهدف ، يتعيّن ، عن طريق الاتفاقات الشاملة ، إزالة العقبات التي تعوق استئناف العملية لا سيما العقبات التي تتصل بطبيعتها بالحلول القطاعية والتي يمكن أن تعوق المفاوضات والمناقشات المتعددة الأطراف .

وضمن نفس الإطار الذي اقترحه المسؤولان ، أريد أن استطرد ، لانني أعلم أن المداولة بشأن البند المتعلق بجزر مالفيناس ستبدأ هنا قريبا . وأود أن أقول أن السلفادور تؤيد وجهة نظر الارجنتين بخصوص هذه المسألة ، أي أن مسألة السيادة على هذه الجزر ينبغي أن تحل عن طريق المفاوضات التي تعترف بالحقوق المشروعة لجمهورية الارجنتين .

وتعتقد حكومتي أن المسؤولين ، بحثّهما على الحفاظ على هذا المحفل الذي نحبذه نحن السلفادوريين ، يدركان أن هذا يتطلب استئناف تلك العملية التي لم تكتمل بعد ، الامر الذي يستلزم بدوره إزالة العقبات التي تحول دون استئنافها . وبذلك ، فإننا نرحب بقرار المسؤولين ، على ضوء موقف كل منهما ، الانضمام الى مجتمع امريكا الوسطى للتشديد على الحاجة الى إزالة العقبات التي أشرنا إليها باستمرار ، وذلك لصالح السلم والديمقراطية والتعددية والتنمية والأمن في امريكا الوسطى .

وفي مجابهة الكارثة الاقتصادية التي تّربكنا وتتحدى الحل . يبذل العمال الزراعيون والنقابات المهنية والموظفون وحكومة السلفادور جهودا جبارة لإعادة تنشيط اقتصادنا من خلال نظام اقتصادي يخدم الجميع ويقوم على المُثُل الحقيقية للعدالة الاجتماعية .

ان حكومتي تدرك أن العيوب الهيكلية داخل البلدان النامية تعزى الى حدّ بعيد الى الإصرار على علاقات اقتصادية دولية مجحفة . وقد أسفرت ، مقترنة بعبء خدمة

Digitized by UNOG Library

الديون ، عن وضع أصبحت فيه بلداننا معتمدة على مراكز الاقتصاد العالمي . وقد كان لوضع تلك المراكز ونفوذها أثر واضح في خلق حالات الاختلال في اقتصاداتنا ويتجلى هذا على شكل تزايد في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، بالإضافة الى خفض نوعية حياة شعوبنا وإعاقة تدعيم العملية الديمقراطية .

Digitized by UNOG Library

أجرت الكثير من بلداننا عمليات تكيّف اقتصادية رئيسية نجمت عن تحقيقها تكاليف اجتماعية باهظة مع انخفاض مستويات الانتاجية وخلق اختلال بين الدخل القومي والإنفاق مما جعل من الصعب تنشيط واستقرار اقتصاداتنا . في ظل هذه الحالة يصبح محتما زيادة التعاون بين الشمال والجنوب ، التعاون الذي يجب أن يقوم على أساس من الإنصاف والعدل الاجتماعي الدولي ، وأن يتسم بمزيد من المرونة في الاقتصادات المتقدمة النمو التي يمكنها أن تساعد حقا في تعزيز التغيّرات الهيكلية في بلادنا ، فتخلق بذلك ظروفا من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وليس العكس .

وفي هذا السياق ان الجهود المبذولة وفقا للقرار بمواصلة تعزيز الإصلاحات الهيكلية التي بدأت في بلدي تركّز الآن على الإصلاح الزراعي الذي وفقا للمبادئ التي أرساها دستورنا السياسي وللمهمة التاريخية التي لا رجوع عنها بالنسبة لشعب السلفادور ، سيتعزز لدى الشروع في المرحلة الثالثة والأخيرة من هذه العملية في الأشهر المقبلة .

وبحدوث الكارثة الطبيعية التي حلّت بنا بوقوع الزلزال في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ، كانت الإجراءات التي اتخذتها حكومتي تمضي بطريقة مكثّفة ومتناسقة على صعيد مختلف القطاعات التي تشكل مجتمع السلفادور تجميعا لجهودنا لكي نخفف لمساعدة الآلاف من المتضررين من شعبنا من جرّاء الزلزال . ان هذا الزلزال وحّد ضمائرنا إزاء المأساة التي حلّت بشعبنا حيث رفعنا السلفادور الى مستوى هذا التحدّي وتم ذلك بفضل العزم السياسي الذي تجلّى في كل قطاع من قطاعات السكان الذين أظهروا قدرتهم على نبذ الخلافات في مرحلة تطلبت الوحدة الوطنية وتناسق الجهود للتصدّي للأزمة التي واجهتنا .

وتقديرا لما أظهره شعبنا من مسؤولية وروح وطنية لا بد أن أشير الى إننا لم نشهد حالة واحدة من الخروج على النظام أو النهب ولا تعيّن علينا أن نواجه أوبئة أو أمراضا من أي نوع وذلك بفضل جهود مواطني السلفادور جميعا . وينبغي أيضا أن أنوّه بروح الإخلاص والإيثار والرغبة في المساعدة ، وهي الروح التي أظهرتها شتّى قطاعات ومؤسسات الخدمات ، والمشاريع الخاصة ، والنقابات ، وعمال الريف ، والجامعات ،

Digitized by UNOG Library

والقوّات المسلحة ، والموظفون ، في الحكومة والبلديات ، والعمال والاتحادات المهنية وقد جاءت جهود هؤلاء جميعا استكمالا للمساعدة الإنسانية التي قدمها الصليب الأحمر وغيره من المنظمات ، فضلا عن الكنائس مما أعان على تخفيف معاناة شعب السلفادور . هذه الجهود المشتركة أبرزت القيم الأصيلة التي ينبغي أن يتحلّى بها مجتمع يقوم على التعددية والمشاركة والمساواة حيث يتغلب الإيثار على الأثرة ، والإنسانية على العنجهية والمحبة على البغضاء والوحدة على التشتيت .

وسوف تحافظ السلفادور على هذا الوضع باستمرار لأن المآسي تنطوي على دروس تاريخية تساعدنا على تأكيد روابط الأخوة وتعزيز روح التعاون الإنساني بيننا . وفي هذا الإطار أود التأكيد على أن السلفادور ما كانت لتستطيع ، دون مساعدة وتعاون المجتمع الدولي ، ان تواجه بكفاءة وفعالية هذه الحالة الطارئة بعد أن فاقت المأساة قدرات بلدي وموارده اللازمة لحماية ومساعدة ضحايا الزلزال .

وينبغي لي في هذا الصدد أن أنوّه باعتماد الجمعية العامة في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام مشروع قرار بشأن إجراءات المساعدة الطارئة للسلفادور ، إذ بذلك الاعتماد أعرب المجتمع الدولي عن تعاطفه معنا مدركا فداحة الكارثة مع دعوة كل الدول للمساهمة بسخاء في المعونة وفي جهود تعمير المناطق المتضررة . وقد طلب أيضا من الأمين العام تعبئة الموارد والمساهمة في مهمة الغوث والتعمير التي تضطلع بها حكومة السلفادور وتنسيق المساعدة المتعددة الأطراف والتشاور مع حكومتي لتحديد المتطلبات العاجلة في الأجلين المتوسط والطويل .

ومن هنا أقدم شكري باسم شعبي وحكومتي للمجتمع الدولي على اتخاذ هذا القرار ، الذي كررت فيه الجمعية العامة بتوافق الآراء نداءها بالتضامن والدعم لمرحلة الإصلاح في السلفادور . ودعت فيه المجتمع الدولي الى أن يواصل جهوده لتعزيز التنمية في بلدي بشكل عام . ان صدور النداء الذي شمله هذا القرار والموجّه بالذات الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ، يمثل استجابة محمودة ومشجعة للغاية ، مما

Digitized by UNOG Library

يجعلني أغتنم الفرصة كي أبلغكم انني جئت للإعراب من جديد عما نستشعره من الشكر المخلص والعميق ومن امتنان شعب وحكومة السلفادور لجميع البلدان الممثلة هنا وكذلك للبلدان التي أرسلت مساعدات فورية الى بلدي دون تمييز على أساس مذهب أو عقيدة أو أفكار وللهيئات الحكومية وغير الحكومية والرابطات الخاصة التي تسهم بطريقة أو بأخرى في تخفيف معاناة شعب السلفادور من خلال ما قدمته ولا تزال تقدمه من مساعدات .

وتود حكومتي أيضا أن تسجل تقديرها للمساعدة القيّمة التي تقدمها الامم المتحدة باستمرار لبلدي من خلال المكتب المحلي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي في سان سلفادور وخاصة بواسطة الجهود الضخمة ، التي بذلتها الامم المتحدة مؤخرا بالإضافة الى منظمات إقليمية أخرى مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالزلزال ، والتي حفزتني على المجيء الى هذا المحفل العالمي السامي لأقدم هذا التقرير عن الأضرار التي لحقت ببلدي وعن احتياجات التعمير فيه .

وبرغم اننا استطعنا الى حدّ كبير تلبية متطلبات المرحلة الأولى من الطوارئ الوطنية ، بما في ذلك الرعاية الفورية لضحايا الزلزال ، فإننا لا نزال نتصدى للمرحلة الثانية التي يتعين علينا فيها أن نلبي الاحتياجات الطويلة الأجل للسكان المتضررين من الزلزال فهناك آلاف وآلاف من أبناء السلفادور يعيشون في الشوارع ويلتحفون بأغطية من البلاستيك ، وقد خططنا لتنفيذ مشاريع إعادة التأهيل وتعمير السلفادور . وتمثل هاتان المرحلتان الأخيرتان أخطر التحدّيات أمام شعبي لأنه برغم تصميمنا العميق على مواجهة مشاكل الزلزال فإننا اضطررنا الى طلب التضامن والمساعدة الدوليين . ولهذا فأنا أعرب عن الأمل في أن تبادر الحكومات والمنظمات الممثلة هنا الى تزويدنا بكل مساعدة متاحة لتمكيننا من النهوض بهذه المهمة الإنسانية الشاقة الملقاة على عاتقنا بما يتفق مع القرارات العظيمة والهامة التي اتخذتها الجمعية العامة وأشرت إليها فيما سبق بتقدير عميق .

Digitized by UNOG Library

ان كل المساعدة الدولية - المتعددة الاطراف أو الثنائية - المقدمة الينا لبدء عملية اعادة التأهيل والتعمير على المستوى الوطني سيديرها مكتب رئيس السلفادور بالتعاون مع كل قطاعات النشاط في البلاد . وقد حاولنا أن ندير بأقصى قدر من الوضوح المعونة التي قدمت الينا لمساعدتنا في التغلب على الازمة التي تسبب فيها الزلزال . وبذلنا قصارى جهودنا لرعاية الذين عانوا أكثر من غيرهم ، وهم رقيقو الحال والفقراء . ونحن عازمون على مراعاة الامانة في توزيع المساعدة التي قدمها الينا العالم حتى الآن . وقد ابلغت مجلس الوزراء في بلادي ، على سبيل المثال ، ألا يبدد مما قدم الينا مليم واحد أو حبة ذرة واحدة وألا يستخدم كل ما وصلنا إلا في مساعدة الفقراء . وأخبرت مجلس وزرائي أن المهمة الأولى للحكومة يجب أن تتمثل في مساعدة الشعب على النهوض من بين الانقاض .

لقد احضرت معي ليس فقط وثائق تتضمن تقييما عاما للدمار وامكانيات اصلاحه ، بل ايضا وثائق أعدّتها شركة دولية لمراجعة الحسابات ، هي شركة آرثر يونغ التي اجرت مراجعة متعمقة ومفصلة لحسابات كل شحنة وصلت إلى البلاد ولكل منحة قدمتها الدول المختلفة . وتوضح الوثائق متى قُدم كل بند من البنود والى مَن قُدِّم . وقد راجعت الشركة الدولية نفسها حسابات الاموال التي جمعت حتى الآن ، من داخل البلاد بالاضافة إلى بضع مساعدات دولية ، وذكرت أن مجموعها قد وصل إلى مليوني دولار .

وأكرر أن أعضاء الجمعية العامة سيجدون في هذه الوثائق كل هبة مدرجة على حدة حتى يطمئن العالم وشعب السلفادور الى أن هذه الحكومة ستتحقق من أن كل الاموال والمنح المقدمة ستذهب مباشرة إلى أبناء السلفادور الذين تمس حاجتهم إليها - الذين يعيشون بين الانقاض وعلى ضفاف الانهار والكهوف والاكواخ والذين تحملوا الجوع والذين اخذوا يظهرون الآن إلى السطح . وندرك جميعا اليوم نحن ابناء السلفادور مأساة الفقر التي يعاني منها شعبنا .

لذا يتعين عليّ أن أقدم إلى الجمعية العامة بعرفان واحترام اخوي هذه الوثائق التي راجعت حساباتها شركة دولية والتي تتضمن تفاصيل ما ورد ووزع على الشعب من مساهمات نقدية وعينية .

Digitized by UNOG Library

لقد وضعت السلفادور حكومة وشعبا ايمانها وآمالها فيما يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمه من مساعدة وتعاون . ونحن لا نزال نعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه المساعدة ستقدم بتصميم وسخاء وأنها ستسهل بصورة هائلة ، إلى جانب الجهود التي يبذلها شعبنا ، من عملية اعادة البناء الوطني التي نكرس لها جميع جهودنا . ونحن نثق بأن ذلك سيجعل من الممكن للديمقراطية في السلفادور أن تكون أكثر قوة بعد هذه المحنة العصيبة التي صبها علينا القدر .

ان الأمل والتضامن أساسيان للتغلب على ما يواجه الامم في حياتها من أزمات . ولا يمكن لأي بلد ديمقراطي ان يكون ضعيفا اذا ما استطاع في الأوقات العصيبة التي يمر بها ان يعتمد على مساعدة المجتمع الدولي السخية والانسانية . ان شعب وحكومة بلادي يؤمنان بالامم المتحدة وبأعضائها .

ان السلفادور تقف من جديد على قدميها . وقد حوّلت مساعدة المجتمع الدولي وتعاونه العجز المؤقت إلى انتعاش مصحوب بالايمان والامل بمستقبل شعب السلفادور .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الهام الذي ألقاه لتوه .

اصطحب السيد خوسيه نابليون دوارتي ، رئيس جمهورية السلفادور ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/41/23 (Part VII) ؛ A/AC.109/878)

(ب) تقرير الامين العام (A/41/284)

(ج) تقرير اللجنة الرابعة (A/41/870)

(د) مشروع القرار (A/41/L.19)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أخذت علما بتقرير اللجنة الرابعة الوارد في الوثيقة A/41/870 ؟

تقرر ذلك .

Digitized by UNOG Library

السيد باتلي (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد اشترك وفد بلادي في تقديم مشروع القرار A/41/L.19 بشأن مسألة جزر مالفيناس . وكانت الجمعية العامة قد اتخذت في دورتها الاربعين ، بالاغلبية الساحقة ، القرار ٤٠/٢١ ، ونص هذا القرار هو الى حد كبير نفس النص المعروض علينا الآن . وخلال العام الذي انقضى لم يحرز ، للاسف ، أي تقدم في اتجاه التسوية السلمية النهائية للمشكلات القائمة بين جمهورية الارجنتين والمملكة المتحدة بما في ذلك جميع جوانب مستقبل جزر مالفيناس . وكما أخبرنا الامين العام في تقريره :

"أنه لم يتسن حتى الآن ايجاد أساس مشترك لدخول الطرفين في محادثات من النوع المتوخى في القرار ٤٠/٢١ " . (A/41/824 ، الفقرة ٦)

وقد تأثرت أوروغواي ، وهي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية موجود في جنوب المحيط الاطلسي ، تأثرا خاصا بهذه المشكلة وعبّرت في مناسبات عديدة عن قلقها العميق بشأنها . وقد زاد هذا القلق مؤخرا بعد الاعلان الخاص بمصائد الاسماك في جنوب غرب المحيط الاطلسي والصادر عن حكومة المملكة المتحدة في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ .

ولقد سعت الحكومة البريطانية الى ممارسة الولاية القانونية أو الحقوق السيادية بشأن أغراض معنية في منطقة عرضها ٢٠٠ ميل بحري حول جزر مالفيناس وعلى الجرف القاري ، ومنحت نفسها بذلك سلطات هي في واقع الامر سلطات الدولة ذات السيادة المشروعة على الجزر . وبذلك حاولت أن تكتسب اختصاصا يدخل في سيادة الدولة الساحلية ، مغيّرة الحالة القائمة بل معتدية على المنطقة التي تدخل بغير مناقشة في ولاية الارجنتين .

وتأسف أوروغواي ، التي أيدت تقليديا ما تعتبره مطالب الارجنتين المشروعة بالسيادة على تلك الجزر ، للاجراءات الانفرادية التي اتخذتها حكومة المملكة المتحدة والتي تتعارض مع القانون الدولي . وقد أدى هذا الاجراء الى تفاقم النزاع على السيادة ، وكما أشار اليه بيان حكومة أوروغواي الصادر بشأن هذا الموضوع ، ليس من شأنه خلق توتر خطير في المنطقة في الظروف الراهنة ، ذلك التوتر الذي يفضي بدوره

Digitized by UNOG Library

الى تردي الاوضاع اللازمة لتهيئة مناخ من الثقة المتبادلة التي تفضي الى اقامة الحوار بين الطرفين .

ويتفق مع قولنا هذا القرار الذي اتخذه المجلس الدائم لمنظمة الدول الامريكية بتوافق الآراء في هذا الشهر ، ويعبّر فيه عن القلق العميق لهذا العامل الجديد من عوامل التوتر والنزاع المحتمل ، وهو العامل الذي أوجده الاعلان الصادر عن الحكومة البريطانية في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ، ويؤيد القرار جهود المجتمع الدولي الرامية الى إجراء مفاوضات سلمية بشأن جوانب النزاع القائم حول جزر مالفيناس ، بما في ذلك مسألة السيادة ، ويدعو الطرفين لبذل كل ما في وسعهما للدخول في مفاوضات والكف عن اتخاذ اجراءات من شأنها ادخال تغييرات عن الحالة الدقيقة القائمة الآن .

والخطوة الاولى والاساسية التي يطالب بها المجتمع الدولي هي الشروع في مفاوضات بين الطرفين .

وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، وبتكليف صريح من رئيس الارجنتين السيد راؤول الفونسين ، ورئيس البرازيل خوسيه سارني ، ورئيس أوروغواي خوليو ماريا سانغونيتي ، اجتمع في بونتا ديل ايستي وزراء خارجية البلدان الثلاثة : السيد دانتي كابوتو ، والسيد روبرتو دي أوريو سودري والسيد انريك اغليسياس ، للنظر في الآثار المترتبة على الاعلان البريطاني الصادر في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر . ويرد في البيان الصحفي الصادر عن الحكومات الثلاث في هذه المناسبة :

"أنهم يؤكدون للمجتمع الدولي اقتناعهم بأن المفاوضات الدبلوماسية الثنائية من أجل ايجاد آلية سليمة تتيح التوصل الى حل سلمي للنزاع ، وأعربوا عن أملهم في أن يبرهن المستقبل على فعالية هذا الطريق" .

ويعتقد وفدي أن اعلان حكومة الارجنتين الذي صدر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر والذي أعربت فيه عن استعدادها للبدء في مفاوضات شاملة مع المملكة المتحدة بموجب القرار ٣١/٤٠ يشكّل خطوة هامة في السير على هذا الطريق . ويقترح الاعلان ، للتحضير للمفاوضات ، البدء في حوار مفتوح مع المملكة المتحدة بهدف تهيئة ظروف تتوافر فيها الثقة الضرورية من أجل الشروع بنجاح في المفاوضات ووضع جدول زمني لها .

Digitized by UNOG Library

وترحب حكومتي بهذه المبادرة وتعتبرها استجابة بنّاءة من جانب أحد الأطراف للنداء الذي يرد في القرار ٣١/٤٠ والذي يعاد تأكيده في مشروع القرار الحالي ، وهو البدء في مفاوضات من أجل التوصل الى سبل لحل المشاكل التي ما تزال معلّقة بين البلدين سلميا ونهائيا ، بما في ذلك جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر مالفيناس .

وليس لهذا المحفل أن يحكم مسبقا على العناصر أو العوامل التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الحل المضموني لهذه المشكلة . ولكن من سلطة الجمعية العامة أن تتخذ أي خطوات تراها صحيحة للاسهام في ايجاد حل سلمي للمشكلة ومرض للطرفين ، في إطار اختصاصها العام في النظر في أي مسألة أو موضوع في النطاق الذي يحدده الميثاق وصلاحيتها الخاصة بمناقشة أي مسألة تتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين وبالتوصية باتخاذ تدابير لتسوية أي مشكلة يمكن أن تؤثر على الرفاه العام للدول أو العلاقات الودية بينها . وأشير بذلك الى المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من الميثاق .

ولهذا فمشروع القرار المعروض علينا اجرائي محض في طبيعته . وادراج عناصر أخرى وخاصة تلك التي لها تأثير على الجوانب المضمونية ، قد يكون غير مناسب في هذه الحالة وقد يحبط هدفنا ألا وهو البدء في مفاوضات بين الأطراف .

ومنذ بضعة أسابيع ، وفي هذه الدورة ذاتها ، اتخذت الجمعية العامة بالاغلبية الساحقة قرارا يعلن جنوب الأطلسي منطقة للسلم والتعاون . وكان صوت المملكة المتحدة من ضمن تلك الأغلبية . وذلك القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لأول مرة يحمل رغبة عامة لدى المجتمع الدولي في ضمان أن تصبح منطقة جنوب المحيط الأطلسي منطقة خالية من أي مصدر من مصادر التوتر ، وأن تحترم الوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية لدول المنطقة . ويحث القرار جميع الدول على أن تكف عن التهديد بالقوة أو استعمالها وأن تمتثل بدقة للمبدأ القائل بأن أراضي الدول لا ينبغي أن تخضع للاحتلال العسكري الناتج عن استخدام القوة بما ينتهك مبادئ الميثاق وكذلك مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وأيضا ضرورة احترام كون منطقة جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون بدقة .

Digitized by UNOG Library

وأية بقايا للاستعمار أو للاحتلال الأجنبي للأراضي تعتبر ظلما وعقبة تعترض طريق السلم والتعاون . وتعرّض أي حالة من حالات التوتر أو الاحتكاك وكل نزاع دولي للخطر الثقة المتبادلة والعلاقات الودية بين الدول ، مما يشكل بالتالي عقبة في طريق تعزيز السلم ويتعارض تماما مع التعاون .

إن النزاع الأرجنتيني البريطاني بشأن جزر جنوب الأطلسي يعتبر عقبة تعترض سبيل تكريس المنطقة للسلم والتعاون في جنوب الأطلسي .

ومن الواضح أن الموضوع الذي تنظر فيه الجمعية العامة لا يتعلق مباشرة بمسألة الثروات الطبيعية في المنطقة أو بادارتها .

Digitized by UNOG Library

ان الحالة التي نتناولها ذات طابع آخر مختلف - بطبيعة الحال ، بل يتميز بسمة أكثر عمقا . وفي هذا الصدد ، تود اوروغواي أن تسجل مرة أخرى تضامنها مع آراء الجمهورية الارجنتينية .

ونحن نعتقد أن اعلان الحكومة الارجنتينية الذي صدر في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر والذي أكده أمس في هذه الجمعية وزير خارجية الأرجنتين السيد دانتي كابوتو ، يشكل خطوة جوهرية صوب البحث عن حل سلمي عادل لهذه المسألة .

وفي رأي اوروغواي ، لقد فتح طريق وينبغي ألا ترفض المملكة المتحدة السير فيه .

ان بلدنا ، وهو بلد له علاقات اخوية مع جمهورية الارجنتين ، قد ربطته وما زالت تربطه بالمملكة المتحدة روابط الصداقة القديمة والهامة التي تعززت في وقت واجهت فيه المملكة المتحدة والعالم أيضا صعوبة جمة . لذا ، فإننا نتطلع الى أن تسلك المملكة المتحدة سلوكا يتفق مع أفضل تقاليدها ، ويتماشى أيضا مع التزاماتها بوصفها عضوا دائم العضوية في مجلس الأمن .

ويحدونا الأمل في أن يقنع مشروع القرار الذي شاركنا في تقديمه والذي ستعتمده الجمعية بالتأكيد ، الأطراف بأن تبدأ المفاوضات التي من شأنها أن تحسم هذا النزاع والى الأبد . واذا ما حدث ذلك ، فستكون الأمم المتحدة قد عززت أهدافها ووظائفها ، وسيكون هناك تجديد للصداقة بين شعبين تربطهما روابط تاريخية وثيقة وستكون قد أسهمت اسهاما لا يقدر بثمن في تعزيز السلم .

السيد غوموسيو غرانييه (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تبحث الجمعية العامة مسألة جزر مالفيناس هذا العام للسنة الخامسة على التوالي . فقد يبدو هذا أمرا متكررا بل روتينيا كما قال سير جون طومسون بالأمس ، لكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هذا التكرار انما يرجع على وجه الدقة الى الرغبة المتشددة للحكومة البريطانية التي تتجاهل النداءات المتكررة الصادرة عن المجتمع الدولي ، والواردة في قرارات شتى صادرة عن الجمعية العامة ، ترمي جميعها الى ايجاد حل لهذا النزاع .

Digitized by UNOG Library

هذه المسألة ، كما أعلنت ذلك كل وفود امريكا اللاتينية ، ليست قضية الارجنتين بمفردها ولكنها قضية كل شعوب وحكومات امريكا اللاتينية كذلك . وفي هذا الصدد ، دأب شعب بوليفيا وحكومتها - منذ القرن الماضي - على تأييد جمهورية الارجنتين على نحو ثابت ومنتظم فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس .

ان تأييد بوليفيا لا ينبثق فقط من مجرد التضامن بين شعبين مرتبطين جغرافيا ومصيريا ، لكنه ينبثق عن حقيقة اننا نشاطر سويا مبادئ القانون الدولي ، ولاسيما مبدأ عدم الاعتراف بالاستيلاء على الاراضي بالقوة . ونيابة عن الحكومة الدستورية التي يرأسها الرئيس فيكتور باز استنسورو ، أؤكد من جديد التزام بوليفيا الذي لا يحيد بقضية جمهورية الارجنتين في النزاع على السيادة في جزر مالفيناس ، التي تعد في رأي حكومة بلادي جزءا لا يتجزأ من الاراضي الارجنتينية الوطنية .

ويشعر وفد بلادي بالامتنان لوزير الخارجية دانتي كابوتو ، للتقييم المفصل الذي قدمه أمس لمسألة جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية ، وكذلك تقديمه لموقف الارجنتين تجاه الاحداث الاخيرة في جنوب غربي المحيط الاطلسي ، ونحن نود - بصفة خاصة - أن نلفت الانتباه الى الاسلوب الحكيم والهادئ والوقور الذي قدم به قضيته .

لقد انضمت بوليفيا الى غيرها من البلدان في تقديم مشاريع القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة على مر السنوات الاربع الماضية . وتحث تلك القرارات حكومتي المملكة المتحدة والارجنتين على استئناف المفاوضات بغية التوصل الى حل سلمي للنزاع السيادي على مسألة جزر مالفيناس وتطلب من الامين العام أن يواصل بعثته للمساعي الحميدة وذلك بمساعدة الطرفين على بدء تلك المفاوضات .

وفي الدورة الاربعين للجمعية العامة ، تقدمت مجموعة من البلدان الصديقة للارجنتين والمملكة المتحدة بمشروع قرار فتح آفاقا جديدة للحل . ومشروع القرار هذا ، الذي اعتمد بوصفه القرار ٤٠/٢١ ، اختلف من الناحية الاجرائية عن القرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة في دوراتها لاعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، حيث

Digitized by UNOG Library

لم ترد فيه أية اشارة الى الجوانب الجوهرية للمسألة . وقد كانت هذه المبادرة مثيرة للاهتمام وأتاحت فرصة للخروج من الطريق المسدود الذي سببته استجابة المملكة المتحدة السلبية لقرارات سابقة .

ووفد بلادي يشعر بالامتنان للامين العام على جهوده النزيهة بموجب القرار ٣١/٤٠ ، ونجد انه مما يدعو الى الاستياء أن المفاوضات لم تستأنف بعد ، كما يرد في تقرير الامين العام (A/41/824) .

يتضح من هذا التقرير أن الحكومة الارجنتينية مستعدة لبدء المفاوضات مع المملكة المتحدة ، وفقا لاحكام القرار ٣١/٤٠ . ومن ناحية أخرى ، يلاحظ الامين العام ان المملكة المتحدة لا ترغب إلا في تحسين العلاقات المتعلقة بالامور العملية ، منحية جانبا لب المسألة التي تفصل المملكة المتحدة عن امريكا اللاتينية بأسرها ، ولاسيما الارجنتين ، في هذا النزاع ، وهذا مثير للغاية خاصة ان سير جون طومسون نفسه قد ذكر أمس في جزء من بيانه ملاحظة مفادها ان حكومة بلاده تعلم ان مسألة السيادة مسألة صعبة لكنها ليست مستعصية الحل . وتتقدم حكومة بلادي بالشكر الى جمهورة الارجنتين لالتزامها بالسلم والقانون في حل هذه المسألة ، وهي تشعر بالقلق أيضا ازاء تقاعس المملكة المتحدة عن تسوية هذا النزاع في اطار الحل السلمي الذي ينص عليه ميثاق الامم المتحدة ، وأعيد تكراره في قرارات شتى اتخذتها الجمعية العامة .

لقد تم التذرع بأن جزءا من المشكلة يتمثل في حالة سكان الجزر وحقهم في تقرير المصير . وقد أعلن وفد بلادي بوضوح في مناسبات سابقة أن تقرير المصير حق غير قابل للتصرف للشعوب من أجل تقرير مصيرها بنفسها . إلا أن ذلك لا ينطبق في هذه الحالة ، لأن سكان الجزر قد نقلوا اليها نتيجة لاحتلال عسكري للاضطلاع بأعمال الامدادات أو لأداء العمل خدمة لمصالح القوى الاستعمارية التي تسعى الى الاستفادة من السيطرة البريطانية على الجزر . وقد اعتبر هؤلاء السكان أنفسهم دائما بريطانيين ويودون أن يظلوا كذلك كما قال سير جون طومسون بالأمس . وهؤلاء السكان لم يتطلعوا أبدا الى الاستقلال وليست لديهم أية هوية وطنية . وبعبارة أخرى ، لم يسعوا أبدا الى الانفصال

Digitized by UNOG Library

عن بريطانيا الام ، كما اتضح من مرور أربعة عقود من المناقشة في اللجنة الرابعة . فخلاصة القول ، انهم يودون الابقاء على حالة استعمارية .

يود وفد بلادي أن يكون واضحا تماما بشأن هذه النقطة . وعليّ أن أشير الى أن الادلة التاريخية تبين ان السكان الارجنتينيين الذين كانوا يعيشون في جزر مالفيناس حتى ١٨٣٣ ، قد طردهم الغزاة . فعلى سبيل المثال ، التمس الملاذ في تشيكوساكا ببوليفيا عدد من الاسر التي طردت من مالفيناس . ولست بحاجة الى الاشارة الى الرابطة التاريخية ببوليفيا التي كانت ، حتى ١٨٢٥ ، تتشاطر بعض المقاطعات الارجنتينية ، بما فيها مالفيناس ، التي كانت جزءا من مقاطعة لابلاتا .

Digitized by UNOG Library

وفي رأينا أن السكان الشرعيين لمالفيناس الذين كان يمكنهم السعي لتقرير المصير قد تم طردهم ، ومن ثم فإننا لا نستطيع الموافقة على السماح لموظفي الادارة الاستعمارية البريطانية أو الأشخاص المنحدرين منهم بالتذرع بحق تقرير المصير للإضرار بحقوق الأرجنتين التي لا جدال فيها ، وذلك بإدامة الحالة الاستعمارية التي تتعارض بوضوح مع مسيرة التاريخ ، كما أنها تجرح مشاعر شعوب امريكا اللاتينية التي التزمت دوما بالحرية .

وفي هذا العام اضطرت حكومة بلدي الى أن تسترعي الانتباه الى الاعلان الصادر عن المملكة المتحدة في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر الذي تخطر فيه المجتمع الدولي بقرارها بإنشاء منطقة لمصائد الأسماك في جنوب غربي الأطلسي ، وهذا القرار يدعو الى الأسف وقد رفضته كل بلدان امريكا اللاتينية .

وتود بوليفيا أن تدعو المملكة المتحدة ، بروح ودية للغاية ، الى التفكير مليا في هذا الاجراء المتخذ من جانب واحد ، وهو اجراء يعرقل أية امكانية لحسم النزاع ، بل ويزيد من عمق الفجوة التي تفصل بين حكومة المملكة المتحدة من ناحية وكل امريكا اللاتينية من الناحية الأخرى ، وخاصة الأرجنتين .

ونحن نحث ، بشكل خاص حكومة المملكة المتحدة على أن تنظر بجدّية في العرض المخلص الذي قدمته حكومة الارجنتين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل حسم كل المسائل المعلقة المتصلة بهذا الموضوع . وينبغي أن نؤكد أن هذا العرض صادر عن حكومة ديمقراطية منتخبة بشكل شرعي ، وهي تعبّر عن الطبيعة المحبة للسلم للأرجنتين ، التي تحترم القانون الدولي .

ويتعذر أن نتصور أن حكومة المملكة المتحدة يمكن أن تترك هذه الفرصة تضيع ، وأن تسعى على عكس ذلك الى الابقاء على وضع قائم نعرف جميعا انه مرفوض من قطاعات كبيرة من أصحاب الرأي السياسي في المملكة المتحدة ذاتها ، فضلا عن الرأي العام في المجتمع الدولي . وقد أصبح القرار الذي يمكن أن يحقق تسوية هذه المسألة في يد الحكومة البريطانية وحدها ، وتحث بلدان امريكا اللاتينية المملكة المتحدة على أن

Digitized by UNOG Library

تتصرف بشكل ايجابي بروح الشهامة والحكمة التقليدية . وكذلك يحثها المجتمع الدولي على ذلك .

ويضم وفد بلدي صوته الى أصوات مقدمي مشروع القرار A/41/L.19 ، ويرجو من الامانة العامة أن تدرج اسم بوليفيا ضمن قائمة المشتركين في تقديمه .

ان تأييد بوليفيا للارجنتين ، كما أكد وزير خارجية بلدي السيد غويليرمو بدريغال يمثل :

"التزاما أخلاقيا تجاه شعب الارجنتين وتجاه تاريخه وتراثه ، وخاصة تجاه كرامته ، وهو التزام لا يقبل أي تحايل أو تراجع" .

السيد ايكازا غالارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد مضى أكثر من ١٥٠ عاما منذ أن قامت المملكة المتحدة في حماية قواتها العسكرية وأسطولها البحري واحتلت بالقوة جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية ، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الأراضي الارجنتينية . وقد أدى ذلك العمل من أعمال القوة الى حرمان جمهورية الارجنتين من بعض أراضيها ، ولكنه لم يحرمها من حقوقها .

واليوم ، ما زالت حقوق الارجنتين في السيادة سليمة ، كما كانت وقتئذ . وربما أصبحت أكثر سلامة نظرا لأن القانون الدولي قد تم تطويره واكماله وأصبح الآن يؤيد مطالب الارجنتين العادلة في اقليمها هذا .

وقد انقضى عام منذ أن نظرت الجمعية العامة آخر مرة في مسألة جزر مالفيناس ، وفي تلك المناسبة وجدت الجمعية العامة انها تواجه حالة استعمارية مستمرة وابطاء ليس له ما يبرره في بدء المفاوضات ، فحثت حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة على استئناف تلك المفاوضات بغية التوصل الى حل سلمي للنزاع .

وتدل التطورات التي حدثت منذ ذلك الوقت على ان الحالة غير مشجعة على الاطلاق . وعلى العكس من ذلك ، لاحظنا تدهورا خطيرا ومثيرا للقلق مما يجعلنا نصر على أن تبدأ فورا مفاوضات ثنائية بين الارجنتين والمملكة المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وطوال هذا العام شهدنا ما يدل على توافر حسن النية لدى الارجنتين ، تمثل في الرغبة في تسوية النزاع بالوسائل السلمية على أساس القانون الدولي . كما سمعنا مناشدة الارجنتين المستمرة الى المملكة المتحدة كيما تجلس معها الى طاولة المفاوضات من أجل تسوية النزاع بينهما طبقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة . غير أن المملكة المتحدة رفضت الاصغاء الى تلك المناشدات ، بل أنها عملت على ادامة وزيادة حدة الحالة الاستعمارية القائمة في ذلك الاقليم الارجنتين .

وفي ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر الماضي ، ردّت المملكة المتحدة على النداءات الدولية من أجل استئناف المفاوضات والامتناع عن وضع المزيد من العقبات التي تعرقل الحل التفاوضي . ولكن كيف كان ذلك الرد ؟

في يوم ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر قررت الحكومة البريطانية مدّ منطقة استغلال الموارد السمكية الى مسافة ٢٠٠ عرضها ميل حول جزر مالفيناس . وأدى ذلك القرار الى عرقلة الجهود الجارية في الساحة الدولية من أجل تهيئة جو من التفاهم ، كما أثار مشاعر السخط والغضب لدى شعوب امريكا اللاتينية ازاء هذا الاجراء الاستعماري المتعجرف .

وينبغي أن نسجل مرة أخرى معارضتنا للمحاولات الرامية الى تطبيق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) على جزر مالفيناس بطريقة تخالف روحه ومقصده الحقيقي ، وذلك باعطائه تفسيرات بالية وخادعة .

ومن دواعي القلق العميق لبلدان امريكا اللاتينية وبلدان حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي كله الوجود العسكري والبحري الضخم لبريطانيا في جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية . ونعتقد ان هذه الزيادة في الوجود العسكري البريطاني تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن في منطقتنا .

ونحن نكرر موقفنا القائل بأن اقامة قواعد وغيرها من المرافق العسكرية في الاراضي الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية يتعارض مع مبادئ الميثاق ويشكل عقبة تعرقل عملية انهاء الاستعمار .

Digitized by UNOG Library

وختاما ، أودّ أن أقتبس من الكلمات التي قالها منذ أيام قليلة الرئيس دانييل اورتيغا وأكد فيها من جديد موقف نيكاراغوا ، حيث قال :

"لم تتردد نيكاراغوا ، حكومة وشعبا ، ولن تتردد في التأييد الكامل لحكومة الارجنتين . وبالرغم من حالة العدوان الاجنبي التي تعانيها نيكاراغوا ، ورغم القيود الشديدة التي حدّت من امكانياتها نتيجة للعدوان الاجنبي ، فإننا كنا ومازلنا وسنظل نقف الى جوار أشقائنا في الارجنتين ونبذل كل ما في استطاعتنا لتأييدهم في قضيتهم النبيلة ، التي تعتبر قضيتنا أيضا" .

Digitized by UNOG Library

السيد نيبنغ فيكتوريا (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى تنظر الجمعية العامة في مسألة جزر مالفيناس . وثمة عنصر جديد في الموقف هذه المرة قد ينجم عنه تطور غاية في الخطورة لانه يمثل بلا ريب تحرشا لا مسوغ له يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة .

وقبل أن أتناول القرار البريطاني بشأن انشاء ما تسميه منطقة لصيد الاسماك وصيانتها في مساحة عرضها ٢٠٠ ميل بحري حول جزر مالفيناس أود أن أقدم عرضا موجزا لخلفية هذه المسألة وتطوراتها في المنظمة كي يحتل هذا الموضوع مكانه الصحيح في الامم المتحدة .

لقد أحاطت الجمعية العامة علما في دورتها العشرين عام ١٩٦٥ بوجود نزاع بين حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر مالفيناس واستذكرت ان قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ يهدف الى إنهاء الاستعمار في كل مكان وبجميع أشكاله ، ومنها الشكل الذي ينطبق على حالة جزر مالفيناس . وتدعو الجمعية العامة في الفقرة ١ من منطوق القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) :

"حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى المضي دون تأخير في المفاوضات التي أوصت بها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بغية ايجاد حل سلمي للمشكلة ، مع مراعاة أحكام وأغراض ميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ومصالح سكان جزر فوكلاند (مالفيناس)" .

وبعد مرور ثماني سنوات ، أي في عام ١٩٧٢ ، أعربت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين عن قلقها العميق لعدم حدوث أي تقدم ملموس في المفاوضات بشأن هذه المسألة وذكرت :

"ان السبيل الى انهاء هذه الحالة الاستعمارية هو الوصول الى حل سلمي للنزاع بين حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة على السيادة على الجزر المذكورة أعلاه " ، كما أعربت عن

Digitized by UNOG Library

"امتنانها للجهود المستمرة التي تبذلها حكومة الارجنتين ، وفقا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، من أجل تيسير عمليتي انهاء الاستعمار وتعزيز رفاه سكان هذه الجزر" (القرار ٣١٦٠ (د - ٢٨))

وفي عام ١٩٧٦ درست الجمعية العامة المسألة في دورتها الحادية والثلاثين مرة أخرى وأعربت من جديد عن امتنانها للجهود المستمرة التي تبذلها حكومة الارجنتين لتسهيل عملية إنهاء استعمار الجزر وتعزيز رفاه سكانها . ورجت الجمعية الطرفين المعنيين مباشرة بالتعجيل بالمفاوضات فيما يتعلق بالنزاع بشأن السيادة على نحو ما دعا اليه قرارا الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) ووضعت شرطا جديدا بدعوة :

"الطرفين الى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شانها أن تنطوي على ادخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء مرور الجزر بالعملية الموصى بها في القرارين الآنفي الذكر" . (القرار ٣١/٤٩ ، الفقرة ٤)

وأثناء الدورات الاربع الماضية كررت الجمعية العامة من جديد وبقوة في قراراتها ٩/٣٧ و ١٢/٣٨ و ٦/٣٩ و ٢١/٤٠ موقفها بشأن عناصر هذه المشكلة والمبادئ التي يتعين تنفيذها لتحقيق حل سلمي شامل وعادل ودائم لمسألة جزر مالفيناس .

وتفضي بنا الدراسة المفصلة للقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة الى النتائج التالية : أولا ، ان مسألة جزر مالفيناس هي جزء لا يتجزأ من عملية انهاء الاستعمار ، ثانيا ، هناك نزاع قائم بشأن السيادة على تلك الجزر بين الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ثالثا ، أن السبيل الوحيد لتسوية النزاع هو اللجوء الى الحل السلمي الذي يتمشى مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، رابعا ، يجب إيلاء الاهتمام اللازم لمصالح سكان جزر مالفيناس ، خامسا ، ان استمرار الاحوال الاستعمارية يتناقض مع مثل الامم المتحدة في السلم العالمي .

Digitized by UNOG Library

وهذا التحليل التاريخي الذي يغطي فترة تزيد عن عشرين عاما يفضي بنا دون خوف من المغالاة الى افتراض ظهور مجموعة من المعايير والمفاهيم على مدى سنوات في الامم المتحدة تشكل معتقدا بشأن جزر مالفيناس يمكننا أن نطلق عليه عن حق تسمية "نظرية الامم المتحدة بشأن مسألة جزر مالفيناس" وفي إطارها لا يمكن التشكيك في الطبيعة الاستعمارية لجزر مالفيناس أو أن الحل يعتمد أساسا على اعادة السيادة الاقليمية للكيان الوحيد الذي تؤول اليه عن حق مع لزوم أخذ مصالح السكان في الاعتبار .

وليس من شك في أن عملية انهاء الاستعمار التي نفذتها الامم المتحدة تمثل أكبر انجازات منظمتنا . وقد قامت بلدان امريكا اللاتينية بدور بارز في هذه العملية الرامية الى تحقيق العدل . ولقد وضعت امريكا اللاتينية بصماتها على هذه العملية وذلك مصدر فخر دائم لها يعكس شعورها المتأصل بالحرية والتعاون والتضامن الدولي .

ولهذه الاسباب فمن الواضح أنه ما دامت الحالة الراهنة لجزر مالفيناس مستمرة فستبقى شوكة حادة تؤلم الضمير القانوني لامريكا اللاتينية .

وكما أشرت في مستهل بياني تجري الآن مناقشة مسألة جزر مالفيناس في وقت أصدرت فيه المملكة المتحدة على نحو منفرد مرسوما بتحديد منطقة لمصائد الاسماك وصون مواردها عرضها ٢٠٠ ميل بحري حول الجزر . وهذا القرار يؤثر أساسا على المنطقة البحرية التي تمارس جمهورية الارجنتين سيطرتها وسلطانها القضائي عليها بصورة تقليدية وسلمية ولا نزاع عليها .

وبدون أدنى شك فإن هذا الموقف من جانب الحكومة البريطانية لن يفضي الى تعزيز الاستجابة للنداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة لحكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة لاستئناف المفاوضات ، بل انه بدلا من ذلك يمثل عنصرا جديدا للاضطراب من المحتمل أن يؤدي الى تفاقم الحالة مع احتمال وجود توتر جديد وخطير في منطقة جنوب الاطلسي مما يهدد السلم والامن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

ولحسن الحظ إن الديمقراطية الارجنتينية الجديدة - في لمحة تستحق عنها التقدير وتضفي عليها شرفا - ردّت على هذا التحرش بالتاكيد من جديد على رغبتها في الاشتراك في حوار ومفاوضات مدلّلة بذلك بكل وضوح على تمسّكها بالسلام .

ذكر وفد بلادي مرارا أن سياسة بلادي الخارجية تقوم على المعارضة الثابتة لاي شكل من أشكال الاستعمار أو أي أثر من آثاره . وتمشيا مع هذا الإيمان الراسخ ، نرى أن الإبقاء على حالات استعمارية أو استعمارية جديدة يتعارض مع هدف الامم المتحدة في السلم العالمي . ومازالت التسوية السلمية للنزاعات والصراعات الدولية من الملامح الدائمة لسياسة الجمهورية الدومينيكية طوال تاريخها .

وإن بلادي ، التي تؤيد دائما بثبات المطلب العادل والمشروع لجمهورية الارجنتين في جزر مالفيناس ، والتي أعربت عن اقتناعها بضرورة الخروج من الطريق المسدود حاليا ، وذلك بتهيئة مناخ سلم حقيقي في جنوب الاطلسي ، تنتهز هذه الفرصة لتوجّه نداءً عاجلاً الى الاطراف المعنية ، وهي بلدان ترتبط الجمهورية الدومينيكية معها بروابط تقليدية وعلاقات وثيقة ، أن تستانف مفاوضاتها لإيجاد تسوية شاملة ومشرّفة ودائمة للنزاع .

السيد نافا كاربلو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في الوقت الذي تنظر فيه الجمعية العامة في مسالة جزر مالفيناس مرة أخرى هذا العام ، يجد المجتمع الدولي نفسه أمام ظروف جديدة لا تاتي معها - للاسف - بالانباء الطيبة التي كان يود أن يسمعها بشأن تطور هذه المشكلة . بل على العكس من ذلك ، برزت عقبات جديدة تضيف قتامة الى آفاق التوصل الى تسوية .

إن الإعلان الذي أصدرته المملكة المتحدة يوم ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، الخاص بما تسميه منطقة صيانة وادارة مصايد الاسماك حول جزر مالفيناس ، منشئة بذلك لنفسها حق الولاية حتى على الرصيف القاري الملاصق ، لا يمكن النظر اليه إلاّ بوصفه وسيلة لمدّ نطاق احتلالها الاقليمي ، وعملا ينتهك الحقوق المشروعة للارجنتين ، ومناورة تضرّ بامكانيات إجراء المفاوضات الثنائية في مناخ ملائم .

Digitized by UNOG Library

وعلى ذلك ، ذكر وزير خارجية بلادي ، سيمون ألبرتو كونسالفي في الدورة السادسة عشرة التي اختتمت مؤخرا للجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية في غواتيمالا ما يلي :

"نحن نرى أن هذا التدبير سيعوق بدرجة كبيرة الجهود الرامية الى إنهاء حالة لها كل خصائص الحالات الاستعمارية التي عفا عليها الزمن . فقرار الحكومة البريطانية يؤثر على حقوق الارجنتين ويتجاهل قرارات هذه المنظمة وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . إنه تدبير طائش سيولّد ردود فعل أخرى ، ربما أشدّ قوة" .

ومن الجدير بالذكر أن هذه التطورات وقعت في الوقت الذي كانت فيه دراسة هذا البند في هذا المحفل توشك أن تبدأ ، وقبل أيام قليلة من إصدار الجمعية العامة لقرارها ١١/٤١ بأغلبية ساحقة - الذي صوّتت المملكة المتحدة أيضا لصالحه - والذي أُعلنت فيه منطقة جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون .

إن الاعمال التي من هذا النوع ينبغي أن تُدان لانها تولّد التوتر وترمي الى خلق مناخ يجعل توصيات الامم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى التي تُحث فيها الاطراف على العمل من أجل تسوية سلمية تفاوضية للنزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس توصيات غير عملية .

ولسنا بحاجة للاستمرار في التأكيد على صحة الحجج التاريخية والقانونية للأرجنتين التي تؤيد دعواها الاقليمية ، والتي أُعلن مضمونها في الجمعية في سنوات سابقة . لقد آن الاوان لتعزيز تطبيع العلاقات بين الارجنتين والمملكة المتحدة حتى يمكن الوصول الى تسوية عادلة وشاملة ونهائية للنزاع .

وما الغرض من إطالة حالة تلحق ضررا بالغا بهاتين الدولتين ؛ وتؤثر بالسلب على العلاقات بين المملكة المتحدة وجماعة الدول الامريكية ، وتنحو الى خلق التوتر في جنوب الاطلسي ، وتؤثر على مصداقية مؤسساتنا المتعددة الاطراف ؟

Digitized by UNOG Library

تثني فنزويلا على الرغبة المتكررة التي أعربت الارجنتين عنها كثيرا في استئناف مفاوضات مع المملكة المتحدة في مناخ من الثقة والاحترام المتبادل وفي إطار قرار الجمعية العامة ٣١/٤٠ . وفي هذا الصدد ، دعت فنزويلا في إعلانها الرسمي الصادر يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي - وكخطوة تمهيدية - الى إقامة حوار صريح لتهيئة الظروف اللازمة لبدء هذه المفاوضات . ورغم أن هذا ليس متطلبا قانونا ، اقترحت الارجنتين وقف الاعمال العدائية بشكل رسمي ، وفقا للنداء المتكرر الذي وجّهته المملكة المتحدة لتوفير أساس للتسوية السلمية للنزاع والتي ينبغي ، فضلا عن ذلك ، أن تنهي ما يسمى بمنطقة الحماية العسكرية التي فرضتها المملكة المتحدة حول جزر مالفيناس .

وهكذا تتخذ الارجنتين موقفا مرنا في محاولة لحل الخلافات الثنائية - شيئا فشيئا - وهي الخلافات الناجمة عن النزاع بشأن السيادة ؛ وذلك مع مراعاة حماية المصالح الطبيعية لسكان الجزر ولو بضمانات دولية .

وللدور الذي يؤديه الامين العام في عملية تمهيد الطريق لإقامة الحوار أهمية كبرى ويلقى تأييدا تاما من جانب المجتمع الدولي . إلاّ أن فنزويلا تلاحظ بقلق أن جهود الامين العام لم تثمر ، وكما ذكر في تقريره الى الجمعية العامة المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر :

"أوضحت الاحداث الاخيرة أن الوقت ليس بالضرورة لصالح التغلب على العقبات التي تعترض طريق إيجاد تسوية سلمية ودائمة للمشاكل المعلّقة بين البلدين" . (A/41/824 ، ص ٣٠)

Digitized by UNOG Library

وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام أبلغ الأمين العام مرة أخرى كلا من حكومتي المملكة المتحدة والارجنتين برغبته في مساعدتهما في الوصول الى حل سلمي للنزاعات القائمة بينهما . وكرر أحد الطرفين على نحو ثابت إبداء رغبته في استئناف المفاوضات عملا بقرارات الجمعية العامة ، وقدم الدليل القاطع على المرونة والنضج . واذا كانت الحالة لاتزال في توقف تام ، أو اذا ما تدهورت في المستقبل القريب ، فيجب على المجتمع الدولي أن يعرف من المسؤول عن ذلك .

لذلك أكدت حكومة فنزويلا من جديد في بيانها المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام تضامنها مع شعب وحكومة الارجنتين وأعربت عن أملها في أن تبدي حكومة المملكة المتحدة رغبتها في إيجاد مناخ من التفاهم يفضي الى تحسين العلاقات بين البلدين ويمكن أن يؤدي بطريقة سلمية الى تحقيق سيادة الارجنتين على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية .

السيد أوراماس أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ أن بدأت الامم المتحدة النظر في مسألة جزر مالفيناس ، أوضحت كوبا موقفها بأنه لا يمكن التشكيك في سيادة جمهورية الارجنتين على ذلك الإقليم الذي ينتمي تاريخيا وجغرافيا الى الشعب الارجنتيني . ونود اليوم أن نكرر ذلك الموقف .

فالقضية قيد البحث قضية مبدئية تعززها مشاعر التضامن العميق مع الامم الشقيقة في أمريكا اللاتينية التي ترى أن استمرار احتلال هذه الجزر من جانب المملكة المتحدة إهانة للقارة كلها . واسمحوا لي في هذا الصدد أن أقتبس من كلمات القائد العام فيديل كاسترو روز رئيس مجلس الدولة ورئيس الوزراء في جمهورية كوبا في المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الكوبي ، ما يلي :

"تؤكد أحداث جزر مالفيناس أن الامبرياليون قادرون على أن يضربوا عرض الحائط بمشاعر قارة بأكملها ، عندما يكون ذلك ملائما لمصالحهم" .

ومنذ سنوات تعلن الامم المتحدة بوضوح وبقوة رأيها بأن جزر مالفيناس والمياه المتاخمة لها تنتمي الى جمهورية الارجنتين وان على المجتمع الدولي أن يطلب الى

Digitized by UNOG Library

حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن يحسما حول مائدة المفاوضات الخلافات القائمة بينهما بالنسبة لهذه المشكلة الشائكة والتي تشكّل بغير شك تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

وحكومة الأرجنتين ، كما أكد وزير خارجية الأرجنتين الآن مرة أخرى ، مستعدة للدخول في حوار للوصول الى حل تفاوضي لهذه الحالة . ويجب أن نشير الى أن الأرجنتين أبدت مرونة وشعورا بالمسؤولية ، وأبدت استعدادها لأن تبحث من خلال الحوار الثنائي مسألة جزر مالفيناس . ولكن رد بريطانيا العظمى كان الرفض القاطع للنظر في مسألة السيادة على هذه الجزر وبالتالي أعاقت المفاوضات ولم تصغ الى نداءات المجتمع الدولي .

ومن الضروري أن يتحمل الطرفان مسؤولياتهما تجاه الأمم المتحدة وأحكام الميثاق فيما يتعلق بالتزام جميع الدول الأعضاء بالعمل على صون السلم والأمن الدوليين ، وبالتالي يجب على الطرفين المعنيين أن يدخلا في حوار لإيجاد تسوية تفاوضة للنزاع بشأن جزر مالفيناس .

ومنذ أيام قليلة ، وبعد أن اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٨ عن التصويت ، القرارات الخاصة لمنطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي ، قررت حكومة المملكة المتحدة من جانب واحد أن توسع المنطقة الخالصة حول جزر مالفيناس الى ٢٠٠ ميل . وكان هذا الإجراء مصدر قلق عميق ، وأدى الى زيادة التوتر في المنطقة ، لأنه يمثل تحديا سافرا لمشاعر شعب الأرجنتين وإهانة بالغة له .

وردًّا على القرار الذي اتخذته حكومة لندن قال الرئيس فيديل كاسترو في رسالة بعث بها الى راؤول الفونسين رئيس الأرجنتين ما يلي :

"مرة أخرى نؤكد التأييد الكامل من جانب شعبنا وحكومتنا للمطالب العادلة لحكومة وشعب الأرجنتين بشأن جزر مالفيناس والمياه المتاخمة لها ، كما نعلن رفضنا القاطع لهذا التدبير من جانب واحد الذي يمس سيادة الأرجنتين

Digitized by UNOG Library

ويتعارض مع جهود المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل عادل وسلمي لهذا الصراع الاستعماري ، وقد أثار هذا التدبير سخط الأمم الشقيقة في أمريكا اللاتينية . وهو يفرض تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين" .

ولا يمكن حسم هذه الحالة عن طريق إنشاء قواعد عسكرية أو إرسال عتاد عسكري حديث الى جزر مالفيناس . والمملكة المتحدة باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الأمم المتحدة ، ومن هنا يتعين عليها أن تمتنع عن اتخاذ أية تدابير تسهم في تفاقم الحالة ، وعلى العكس من ذلك سيكون من المنطقي أن توافق المملكة المتحدة على الاعتراف بما ينتمي الى الأمة الارجنتينية بحكم التاريخ . ونحن جميعا نذكر انه منذ ما لا يزيد عن شهرين أعرب رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المجتمعون في هراري ، بصلابة ووضوح عن تأييدهم الكامل لمطالب الارجنتين .

ولا يمكن أن تُستخدم أية ذريعة قانونية لتبرر أن الجزر التي تقع على بُعد آلاف من الأميال من المملكة المتحدة تنتمي الى المملكة المتحدة . ونحن مقتنعون بأن شعب الارجنتين سيتغلب على جميع العقبات التي توضع لحرمانه من إعادة جزر مالفيناس الى السيادة الوطنية . ويبين التاريخ ، كما أثبتت الأمم المتحدة ، أن الاستعمار كالليالي الطويلة أفَلَ نجمه وأصبح من مخلفات الماضي . ولهذا أود أن أختتم كلمتي بشأن الحالة الاستعمارية في جزر مالفيناس بالاقتباس من كلمات خوسيه مارتي الذي غرس في شعب بلادي قدرا كبيرا من الثقة في التاريخ وتكلم عن خزي من لا يغنون للمستقبل فقال :

"لنصنع تاريخنا ونحن ننظر في داخل ضمائرنا وليصنع الآخرون تاريخهم بما يقدمون عليه من أفعال . وبعد أن تمر كل أزمة وتنتهي سيبقى دائما التأمل الذاتي ، وسيبقى الى جانبه التأمل التاريخي . وسعيدة هي الأمم التي لاتزال ، مثل أمتنا ، رغم محنها الشخصية العديدة لديها من الأفعال البطولية ما تتغنى به" .

وشعب الارجنتين أيضا سيتمكن من أن يتغنى بأعماله البطولية .

Digitized by UNOG Library

السيد بيتاركا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة في هذه الدورة أيضا في مسألة جزر مالفيناس ، وهي مسألة طالبت الارجنتين وغيرها من بلدان امريكا اللاتينية عن حق بادراجها مرة أخرى في جدول أعمال جمعيتنا . ومما لا شك فيه أنه من مسؤولية الامم المتحدة أن تنظر مرة أخرى في هذه المسألة الهامة وأن تلتمس الطرق والوسائل للاضطلاع بالتزاماتها النابعة من الميثاق والاستجابة الى الشواغل والمطالب المشروعة للارجنتين .

إن العديد من المتكلمين الذين سبقوني في هذه المناقشة ، وأخص بالذكر ممثلي بلدان امريكا اللاتينية ، قد أعربوا عن حق عن قلقهم وطالبوا بحل هذه المشكلة في أسرع وقت ممكن تمشيا مع المصالح المشروعة للشعب الارجنتيني ، ولاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف ، وممارسة سيادته ممارسة كاملة على جزر مالفيناس التي هي جزء من أراضي الارجنتين ، وهي أراض لا تزال تحتلها بريطانيا العظمى .

ووفد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية إذ يشارك في هذه المناقشة يود أن يؤكد مرة أخرى موقفه المبدئي تجاه هذه المشكلة التي تمس بصورة مباشرة المصالح الوطنية لشعب ذي سيادة ، وتمس أيضا السلم والامن الدوليين في المنطقة بأسرها . وجمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية والشعب الالباني يؤيدان حق الارجنتين في استعادة سيادتها على هذه الجزر وممارسة تلك السيادة . ويطالبان بريطانيا العظمى بإنهاء احتلالها الاستعماري لهذه الجزر وإنهاء جميع عملياتها العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تنتهك السلامة الاقليمية للشعب الارجنتيني وتعرّض السلم والامن في منطقة جنوب المحيط الاطلسي للخطر ، حيث نشأت بالفعل حالة متوترة في المنطقة بسبب تنافس الدولتين العظميين على الهيمنة ومناطق النفوذ . وقد أدانت عن حق الشعوب والرأي العام الدولي ، وعلى رأسها شعوب امريكا اللاتينية ، احتلال جزر مالفيناس بوصفها مغامرة متهورة . وقد اعتبرت الابقاء على هذا الاحتلال تحديا آخر للارجنتين ولامريكا اللاتينية بأسرها . وشعوب وبلدان تلك القارة بتأييدها للمطالب المشروعة للارجنتين تثبت مرة أخرى معارضتها الحازمة للاحتلال الاجنبي والجهود الرامية للابقاء على النظام الاستعماري البغيض .

Digitized by UNOG Library

والشعب الالباني ينضم ، دون تحفظ ، الى شعوب امريكا اللاتينية الشقيقة في تأييد المطالب المشروعة لشعب الأرجنتين باسترداد حقوقه غير القابلة للتصرف على أراضيه الوطنية التي تعود اليه من الناحية التاريخية .

السيد موران (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أتيحت لاسبانيا الفرصة للاعراب مرارا عن القلق العميق الذي تشعر به إزاء الحالة المتعلقة بالنزاع على جزر مالفيناس . ولسوء الحظ ، لا تبدو في هذا العام أية بادرة على بزوغ حل سريع ومرض ، بل هناك عناصر جديدة انقصت من احتمالات التفاهم الضروري الذي يتطلع اليه المجتمع الدولي بلهفة .

إن لاسبانيا علاقات ممتازة مع كلا البلدين ، وهذا ينبغ ، من جهة ، من التاريخ المشترك ، وينبع من الجهة الاخرى ، في الرغبة في الاندماج السياسي . وحيث إنه لم يكن في الامكان استئناف الحوار بين الارجنتين والمملكة المتحدة للتوصل الى حل سلمي تفاوضي لهذا النزاع بينهما ، فإن ذلك يشكل مصدر قلق لاسبانيا . وقد ذكر الامين العام في تقريره (A/41/824) المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر انه :

"من دواعي أسفي أن أكون مضطرا لأن أبيّن مرة أخرى أنه لم يتسن حتى الآن ايجاد أساس مشترك لدخول الطرفين في محادثات من النوع المتوخى في القرار ٣١/٤٠" .

إن مشكلة استعمار جزر مالفيناس معروفة جيدا وما فتئت الامم المتحدة تؤكد وتكرر منذ أكثر من ٣٠ عاما مبدأ تؤيده اسبانيا تأييدا كاملا مع الغالبية العظمى من البلدان الممثلة هنا . فوفقا للقرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) الذي اعتمد بتوافق الآراء بشأن الموضوع ووفقا لما جاء في القرارات المتخذة في السنوات الاخيرة ، فإن هذا الصراع لن يحل إلا عن طريق تطبيق الفقرة ٦ من القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، أي بعودة السلامة الاقليمية للارجنتين دون أن يعني ذلك تجاهل المصالح المشروعة لسكان الجزر .

أما وقد تحددت المسألة الموضوعية الآن وتبلور موقف الجمعية في هذه المسألة ، فإن عدم اجراء الحوار وعدم إحراز تقدم في هذا الصدد لا يحولان دون البحث

Digitized by UNOG Library

عن حل تفاوضي وسلمي فحسب بل يسمحان أيضا بظهور عناصر التوتر . والاعلان الخاصة الذي أصدرته بريطانيا بشأن مصائد الأسماك في جنوب غربي المحيط الاطلسي ، حيث مدت نطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة الى ١٥٠ ميلا ، من شأنه أن يزيد الحالة تعقيدا . وقد بعثت اسبانيا بتحفظاتها على هذه المبادرة الى الحكومة البريطانية .

إن مشروع القرار A/41/L.19 المؤرخ في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر المعروض علينا الآن ، والذي ستصوت اسبانيا مؤيدة له ، يحتوي على العناصر الضرورية للبدء في الحوار والمفاوضات بين الطرفين وسيمكّن من ترميم الثقة التي فقدت . ولا بد أن يؤدي الى حل المسائل المعلّقة ، بما في ذلك جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر مالفيناس .

وفي هذا الصدد ، فإن الحكومة الاسبانية تقدر أيما تقدير البيان الصادر عن حكومة الارجنتين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر الذي أعربت فيه عن استعدادها للتفاوض . وتود اسبانيا من على هذا المنبر أن تناشد الطرفين اتخاذ خطوات محددة لحل خلافاتهما عن طريق المفاوضات المستفيضة والواسعة .

السيد موديبغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مسألة جزر مالفيناس ما برحت موضع اهتمام الامم المتحدة وقلقها بشكل أو بآخر منذ ٣٢ عاما تقريبا ، ولا تزال تحتل مكانا هاما في جدول أعمالنا اليوم . وينبغي لها أن تحظى بذلك . فعلى الرغم من أن الصراع المسلح الذي اندلع في عام ١٩٨٢ بصورة مفجعة ودون مبرر بين المملكة المتحدة والارجنتين قد انتهى ، لا تزال العلاقة بين هذين البلدين متوترة وغير طبيعية . ويتجلى التوتر الذي تتسم به علاقتهما اليوم بوضوح داخل منطقة جنوب المحيط الاطلسي ويشكّل مصدر قلق دائم له ما يبرره لدى جميع الامم المحبة للسلم .

Digitized by UNOG Library

وترجع هذه الحالة السيئة والمحزنة الى أن السبب الجذري للقضية التي نتكلم عنها اليوم لم يحسم حتى الآن ، وأعني به ، بطبيعة الحال ، مسألة السيادة .

قد يكون هناك قليلون بيننا لديهم بعض الشك في شرعية مطلب الارجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس . ومنذ سنوات طويلة تعرب حركة البلدان غير المنحازة ، عن تأييدها الكامل لهذا المطلب ، وأبدت اهتماما عميقا بكل التطورات المتعلقة بهذه المشكلة . وسواء عند عرض القضية في داخل منظومة الامم المتحدة أو على الامم غير المنحازة ، اعترف الجميع بالصعوبات التي تنطوي عليها المشكلة - من الحقائق الجغرافية والتاريخية التي كان لا بد من مواجهتها ، ونظروا بشكل كامل في كل جوانب القضية ، بما في ذلك بطبيعة الحال ما يتعلق بسكان الجزر أنفسهم . ورغم أنه لم يكن هناك أدنى شك بالنسبة للظرف الذي ينبغي أن يمارس السيادة على الجزر ، فإن استعادة تلك السيادة كان ينظر اليها دائما كهدف يمكن تحقيقه عن طريق المفاوضات والحوار .

وكان اللجوء الى القوة في عام ١٩٨٢ تطورا سلبيا ومخيبا للآمال . وقد ذكرت زمبابوي وكثير من البلدان غير المنحازة في ذلك الحين ، كما تقول الآن ، إن التسوية السلمية للنزاعات أمر أساسي بالنسبة لفلسفة التعاون الدولي والتعايش السلمي . ولم يؤد النزاع الى حل القضية المركزية في هذا الصدد ألا وهي قضية السيادة ، وما كان له أن يحلها . ومع انقشاع سحب المعارك ، لا تزال هذه القضية باقية دون حل بين طرفي النزاع . وفي الأيام والأسابيع بل والشهور التي أعقبت الصراع ، ظلت المشاعر ملتهبة بين الطرفين ولم يتحقق شيء أيضا .

ولكن كان هذا منذ سنوات أربع . وحتى الاستعراض السريع للحالة القائمة اليوم يكشف عن أنه لم يحرز أي تقدم له مغزى حتى الآن في حل مشكلة مالفيناس . بل ان الحالة تعتبر اليوم اسوأ مما كانت عليه منذ عام أو عامين في بعض الجوانب - رغم أنه لم يكن هناك لجوء جديد الى الصراع المسلح . وهناك دلائل على أنه ما لم تحدث

Digitized by UNOG Library

انطلاقة سريعة لحل هذه المشكلة ، سوف يتصاعد التوتر في المنطقة يؤدي الى تدهور احتمالات السلم والامن فيها ، وهو ما لا يمكننا السماح به .

وقد أعربت الحكومة التي انتخبت ديمقراطيا برئاسة الرئيس راؤول الفونسين ، منذ توليها السلطة ، عن التزامها الراسخ بحل قضية مالفيناس بالوسائل السلمية واعادة سيادة الارجنتين على هذه الجزر من خلال عملية الحوار والتفاوض . وهذا موقف كريم ومشرف ، ويتمشى بالكامل مع أغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز . ومن ثم ، فقد لقى تأييد حركة عدم الانحياز . ومما يكتسي أهمية كبرى اعتماد الجمعية العامة في السنة الماضية للقرار ٤٠/٢١ الذي طالب الطرفين بأن :

"يبادرا بإجراء مفاوضات بهدف ايجاد وسائل من أجل الحل السلمي والنهائي للمشاكل المعلقة بين البلدين ، ومن بينها جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل ... مالفيناس" . (القرار ٤٠/٢١ ، الفقرة ١)

وأكد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز عند اجتماعهم في هراري في أيلول/سبتمبر الماضي ، من جديد تأييدهم القوي لحق الارجنتين في استعادة السيادة على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات ، وأيدوا تأييدا كاملا قرار الجمعية العامة ٤٠/٢١ وكرروا دعوتهم الى استئناف المفاوضات بين الارجنتين والمملكة المتحدة بمشاركة الامين العام للامم المتحدة ومساعيه الحميدة . وحثوا حكومة المملكة المتحدة على أن توافق هي أيضا على استئناف المفاوضات

"وأن تمتنع عن اتخاذ مقررات من شأنها ادخال تعديلات من جانب واحد على الوضع بينما لا يزال النزاع على السيادة دون تسوية" . (A/41/697 ، المرفق ، ص. ٧٧)

ومنذ عام ١٩٨٢ ، تعالج الارجنتين قضية مالفيناس بطريقة أمينة وواضحة ، بالتزامها بالحل السلمي للمشكلة وبإعلانها مرارا استعدادها لبدء المفاوضات من أجل ايجاد الحل البارع الذي تتطلبه هذه القضية الحساسة على نحو خاص . وقد أشادت

Digitized by UNOG Library

حكومتي وبلدان عدم الانحياز ككل بحكومة الارجنتين لنهجها الواقعي والصريح ، وكما قال رؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ،

"لما قدمته من مساهمات كبيرة من أجل التوصل الى حل سلمي ودائم للمشاكل المعلقة بين الارجنتين والمملكة المتحدة" . (A/41/697 ، المرفق ، ص. ٧٧)

ولننتقل الآن الى موقف الجانب الآخر للنزاع : أعرب السيد جيفري هاو في رسالته المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ الى الامين العام بشأن موضوع مالفيناس ، عن أسف حكومته لانه بالرغم من رغبة بلده في تحسين العلاقات مع الارجنتين وبرغم الجهود المتكررة من جانبه للعمل صوب تحقيق هذه الغاية ، لم يتحقق تقدم يذكر من الناحية العملية . ومضى السيد جيفري الى تحديد السبب الرئيسي في ذلك بانه اصرار الارجنتين على أن تلتزم بريطانيا أولا بالمفاوضات بشأن السيادة قبل اجراء أية مناقشة بشأن الجوانب الاخرى لعلاقاتهما الثنائية .

والحقيقة ، كما نعلمها جميعا ، أن الارجنتين قد أيدت القرار ٣١/٤٠ ، الذي لا يضع شروطا مسبقة لبدء المفاوضات ، رغم أن الكثيرين منا في الواقع يسلمون بأن مسألة السيادة على مالفيناس هي لب الصراع ، وبالتالي ينبغي أن تشكل جانبا أساسيا من أية مفاوضات بين بريطانيا والارجنتين .

والى جانب استمرار الحالة غير العادية للعلاقات بين لندن وبوينس ايرس ، هناك عناصر أخرى تتعلق بقضية مالفيناس تثير القلق بالنسبة لنا جميعا . يأتي في مقدمتها بغير شك الوجود العسكري والبحري والجوي البريطاني المتزايد في الجزر وحولها ، وبناء قاعدة جوية رئيسية فيها ، قادرة على استقبال الطائرات العسكرية الاستراتيجية .

وقد أشار رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز عند اجتماعهم في هراري ، الى أن انشاء القواعد والمنشآت العسكرية في الاقاليم غير المستقلة لا يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وبصفة خاصة قرار الامم المتحدة ٣١/٤٠ ، وأكدوا من جديد أن هذه التطورات :

Digitized by UNOG Library

"تسبب قلقا بالغا لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية وتعرض السلم للخطر وتؤثر تأثيرا ضارا على الاستقرار في المنطقة" . (A/41/697 ، المرفق ، ص. ٧٧) ويلاحظ وفدي في هذا الصدد أن المملكة المتحدة صوتت مؤيدة للقرار المعنون "منطقة سلم وتعاون في جنوب المحيط الاطلسي" ، ويسترعي الانتباه بصفة خاصة الى الفقرة ٣ من منطوق ذلك القرار .

والعنصر الثاني الذي أثار قلقنا هو الاعلان الخاص بمصايد الأسماك في جنوب غربي المحيط الاطلسي الصادر في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ من جانب حكومة المملكة المتحدة ، وتلك خطوة شجبتها بلدان عدم الانحياز في اجتماع عام عقدته في نيويورك في الاسبوع الماضي .

وقد أعرب رئيس الحركة ، رئيس الوزراء روبرت موغابي ، للحكومة البريطانية عن قلقه العميق وقلق بلدان عدم الانحياز عموما إزاء هذا التطور الاخير ، الذي يرجح في رأي الحركة أن يثير توترات جديدة في المنطقة وأن يجعل السعي لإيجاد حل شامل لقضية مالفيناس أكثر صعوبة .

وأمامنا ، بما يتناقض تماما مع هذه الخطوة الاستفزازية ، اعلان أصدرته حكومة الارجنتين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، يمثل جهدا بنّاء جديدا من جانب تلك الحكومة للخروج من المأزق وبدء التحرك قدما نحو تنفيذ القرار ٢١/٤٠ والتوصيات ذات الصلة التي أصدرها رؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، كما وردت في الوثائق الختامية لهراري .

Digitized by UNOG Library

ونحن نرحب باعلان الارجنتين ، ونوصي الحكومة البريطانية بأن تنظر فيه باخلاص وجدية . ونعتقد أن اقتراح الارجنتين بإصدار اشعار رسمي بوقف العمليات العدائية العسكرية ودعوتها الحكومة البريطانية لتبدأ "حوارا مفتوحا" معها بغية تهيئة ظروف الثقة الضرورية لاجراء المفاوضات بنجاح ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٠ ، يمثل اسهاما بالغ الاهمية من جانب الارجنتين ، وبالتالي ينبغي ان يهدئ من القلق الذي أعرب عنه سير جيفري هاو في رسالته المؤرخة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

وأكرر ان هذا التطور يتطلب نظرا وثيقا ومتانيا من جانب الحكومة البريطانية . واعتقد حقا اننا جميعا سنشعر بخيبة أمل كبيرة لو أن الحكومة البريطانية - كما بدا من بيان ممثل المملكة المتحدة امام هذه الجمعية - تجاهلت او رفضت تلك المقترحات البناءة المفيدة .

وختاما أود أن اقتبس - وهذه المرة ليس من وثائق حركة عدم الانحياز أو من وثائق الحكومة الارجنتينية - وانما من الكلمات الرصينة العميقة التي جاءت في خطاب سير جيفري هاو امام هذه الجمعية في العام الماضي :

"ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بقوة كل من ينبذون العنف وينزعون الى الدبلوماسية الهادئة . فذلك هو السبيل الى سلم عادل ودائم يقوم على المبادئ التي طالما نادت بها الامم المتحدة ... . وان هذه المنظمة تقوم على أساس الثقة في قوة الدبلوماسية والتفاوض والحوار . وتشاطر حكومتي هذا الايمان . وهناك ضرورة حيوية للشروع بصورة عاجلة في عملية حوار في هذا المجال الذي لم تلتق فيه الاذهان منذ أمد طويل" . (A/40/PV.9 ، ص ٦٠ و ٦١)

ونحن نتفق تماما مع سير جيفري . فهذه كلمات حكيمة لا تصدر إلا عن رجل دولة محنك مثل وزير خارجية صاحبة الجلالة . ونحن نرحب بها ونوصي بها الجميع وخاصة سير جيفري نفسه ؛ لانه لسوء الحظ لم يستخدم تلك الكلمات عندما تحدث عن مسالة مالفيناس ، في حين انها تعبر تماما عن مشاعر الاغلبية العظمى تجاه هذه المسالة . فنحن جميعا نشاطره ايمانه بقوة الدبلوماسية والمفاوضات والحوار . واذا ما تحلت

Digitized by UNOG Library

الحكومة البريطانية بالحكمة الآن ، واستجابت على نحو موات لاعلان الأرجنتين الايجابي والبناء ، فانها ستحظى بالتفهم العميق والتأييد القوي من جانب المجتمع الدولي بأسره . اما تقاعسها عن ذلك فلن يؤدي إلا الى زيادة حدة التوتر بين بوينس آيرس ولندن ، ومزيد من عدم الاستقرار في منطقة جنوبي المحيط الاطلسي برمتها . وهذا امر لابد من تجنبه .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان المناقشة الجارية بشأن بند جدول الأعمال المعروض علينا قدمت صورة مفصلة وواضحة عن الحالة المتعلقة بجزر مالفيناس والجهود الرامية الى فتح المجال لتسوية سياسية لتلك المسألة . ومما يأسف له وفد بلادي أسفا عميقا انه لم يحرز أي تقدم على الاطلاق بشأن هذه المسألة في السنوات القليلة الماضية ، بل انه في بعض المناسبات طرأت تطورات كان من شأنها تعطيل فعالية تلك الجهود .

وقد كان موقفنا من هذه المسألة واضحا وثابتا على الدوام ، وأعادت حركة عدم الانحياز تأكيده على أعلى المستويات في مؤتمر هراري . وتؤمن الهند بأن هذه المسألة لا يمكن حسمها إلا سياسيا عن طريق مفاوضات ودية ثنائية .

وقد شارك وفدي في تقديم مشروع القرار A/41/L.19 الذي يكرر دعوة الجمعية العامة لحكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة ان تبادرا باجراء مفاوضات بهدف ايجاد وسائل من أجل الحل السلمي والنهائي للمشاكل المعلقة بين البلدين ومن بينها جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر مالفيناس وفقا لميثاق الامم المتحدة . كما يرجو مشروع القرار من الامين العام أن يواصل القيام بمهمته المتجددة في بذل مساعيه الحميدة لمساعدة الطرفين على الاستجابة لذلك الرجاء .

ومشروع القرار هذا يأخذ في الاعتبار وعينا الجماعي باهتمام المجتمع الدولي بايجاد تسوية سلمية للخلافات القائمة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة . ونظرا لاقتناعنا بأن المفاوضات كانت تمضي في الاتجاه السليم ، وأنه اصبح في الوسع الوصول الى حل سلمي ، فقد شعرنا بأسى عميق عندما تم اللجوء الى القوة في عام

Digitized by UNOG Library

١٩٨٢ ، في ذلك الوقت أهابت الهند في ٦ أيار/مايو ١٩٨٢ ، بجميع الاطراف المعنية ان تحجم عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وأن تعود الى عملية المفاوضات مما يمكّن من التوصل الى حل سلمي . وعقب اندلاع العمليات العدائية واتخاذ مجلس الامن لقراره ٥٠٢ (١٩٨٢) حثت الهند على ضرورة تجنب نشوب نزاع أوسع نطاقا ، وأيدت الجهود والمساعي الحميدة التي اضطلع بها الامين العام لوضع اطار يمكن من خلاله مواصلة السعي الى التسوية السلمية .

ولعل من الجدير هنا التذكير بأنه في الاجتماع الوزاري الذي عقد في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ - أي قبل عام من اندلاع الاعمال العدائية - اعلنت حركة عدم الانحياز ما يلي :

"وفيما يتعلق بجزر مالفيناس بنوع خاص ، كرر الوزراء الاعراب عن تأييدهم لحق جمهورية الارجنتين في استرداد هذا الاقليم وسيادتها عليه ، وطلبوا الاسراع باجراء مفاوضات مع المملكة المتحدة في هذا الخصوص" . (A/36/116 ، المرفق ، الفقرة ١٠٤)

ويستتبع ذلك ان أي اجراء يتخذ بالارادة المنفردة ويقلل من فرص الحوار ، لن يسهم في حسم المشاكل المعلّقة سلميا ، وعندما قطعت المفاوضات بين الجانبين بغتة في ١٩٨٢ ، دعونا الى استئنافها . واليوم نفعل ذلك مرة اخرى ، اذ لا يجوز السماح بأن تصبح مسألة انهاء الاستعمار هذه مسألة مزمنة . ونحن على يقين من ان كلا الطرفين يتطلع الى استئناف العلاقات الثنائية القائمة على الثقة والتعاون والتي ميزت تاريخهما دائما .

وأود أن اشدد على أن مشروع القرار المطروح علينا لا يتناول مضمون القضية ، بل يتناول اساسا الاجراء الذي نرى من الضروري اتخاذه ، وهو استئناف الحوار . لقد أثارت مسألة جزر مالفيناس أو فوكلاند وعن حق مشاعر عميقة لدى كل من شارك فيها مباشرة وتأثر بها . ولا يسعنا إلا أن نجدد الاعراب عن ايماننا بأن السلم والتعايش والقيم المكرسة في ميثاق الامم المتحدة تقتضي ان يتطلع الطرفان لا الى الماضي بل الى المستقبل .

Digitized by UNOG Library

السيد غبيهو (غانا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد غانا بالنظر في البند ٣٨ من جدول الاعمال حول مسالة جزر فوكلاند (مالفيناس) في الجمعية العامة ، اذ أنها تمثل واحدة من أدق مهام الدورة الحادية والاربعين . أن اقتناع جميع الوفود تقريبا بأن هذه المسالة من مسائل انهاء الاستعمار يتناسب عكسيا مع المرارة السياسية التي ولدتها بين الطرفين المتنازعين الرئيسيين ، الارجنتين والمملكة المتحدة . ويأمل وفد بلادي ، كما هو حال الكثير من الوفود الاخرى ، في أنتساعد الدراسة الحالية لهذا البند على تخفيف التوتر في جميع الجهات وعلى تمهيد الطريق نحو حل أكيد لهذه المشكلة الشائكة .

ولا يود وفد غانا ، باسهامه في المناقشة حول هذه المسالة ، أن يتبحر في صحة او عدم صحة دعاوى الطرفين المعنيين . فقد ذكرت مرارا وتكرارا في الماضي ومع ذلك لم نصل الى أي حل . ولكنني أود أن اذكر أنه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ - أي منذ عام مضى - اتخذت الجمعية العامة القرار ٣١/٤٠ ، الذي كان جوهره الرئيسي توجيه نداء الى الارجنتين والمملكة المتحدة بأن :

"تبادرا باجراء مفاوضات بهدف ايجاد وسائل من أجل الحل السلمي والنهائي للمشاكل المعلقة بين البلدين ..." (الفقرة ١ من المنطوق)

ومن ثم فان نية وفد غانا هي أن يقيم في هذه المناقشة التقدم المحرز حتى الآن ، أن كان هناك أي تقدم ، نحو هذا الهدف . واننا نرى أن هذا الموقف اكثر فائدة من التكرار الممل لكل الحجج التقليدية سواء المؤيدة لادعاء السيادة أم لا .

ولهذا الغرض درس وفد بلادي بعناية ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة ، الواردة في الوثيقة A/AC.109/878 المؤرخة في ٦ آب/اغسطس ١٩٨٦ ، وتقرير الامين العام ، الوارد في الوثيقة A/41/824 المؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . ويؤسفنا أن نقول إن كلتا الوثيقتين تشيران الى عدم احراز أي تقدم ملموس فيما يتعلق بالوفاء بطلب العام الماضي . فقد جاء في ورقة العمل :

Digitized by UNOG Library

"تمسكت حكومة المملكة المتحدة بموقفها ، خلال السنة قيد الاستعراض حيث أعربت عن رغبتها في تحسين العلاقات الثنائية مع الارجنتين وعقد محادثات لهذا الغرض ، ولكنها أعربت في الوقت نفسه عن عدم رغبتها في ادراج مسالة السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) في هذه المحادثات" . (A/AC.109/878 ، الفقرة ٣٤)

وذكر الأمين العام أيضا ، مشيرا بوجه خاص الى ولاية السنة الماضية ، هذا الفشل في تقريره قائلا :

"ومن دواعي أسفي أن أكون مضطرا لأن أبيّن مرة أخرى أنه لم يتسن حتى الآن إيجاد أساس مشترك لدخول الطرفين في محادثات من النوع المتوخى في القرار ٣١/٤٠ ."(A/41/824 ، الفقرة ٦)

ان هذا الوضع يدعو حقا الى أسفنا جميعا اذ أنه ، من ناحية ، يحبط أفضل جهود الامم المتحدة للانتهاء من تصفية الاستعمار في ذلك الاقليم ، ويعد من الناحية الاخرى دليلا على عدم تقليل التوتر في العلاقات بين طرفي النزاع . فمن كل الوجوه اذن لم يتحقق مقصد وهدف قرار الجمعية العامة في العام الماضي . ويعود الفشل الى انعدام التحرك في المواقف المتخذة منذ العام الماضي على الرغم من الجهود التي بذلها الأمين العام .

ولكن يرى وفد بلادي أن الوضع ليس ميئوسا منه تماما اذ نلاحظ أنه تمت بعض الاتصالات اثناء الفترة قيد الاستعراض . فعلى سبيل المثال جرت اتصالات بين البرلمانيين من الطرفين ومعهم في مختلف العواصم الاوروبية وفي مدينة المكسيك . وبحثت في هذه الاجتماعات ضرورة اعادة العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين الارجنتين والمملكة المتحدة . ولم تتقدم المناقشات غير الرسمية صوب اعداد الاسس لعقد المفاوضات المتوخاة في القرار ٣١/٤٠ . بيد انها شكلت اتصالا نأمل أن ينتج عنه على المدى الطويل أثر تراكمي يؤدي الى تهيئة مناخ يفضي الى حل النزاع المتعلق بجزر فوكلاند (مالفيناس) . وأما العنصر الغائب فكان الاتصال الرسمي من أجل عقد مفاوضات .

Digitized by UNOG Library

وفي معرض السعي الى تحقيق تحسن ممكن في العلاقات بين البلدين ، اشترك وفد غانا في العام الماضي ، وفي هذا العام ايضا ، في تقديم مشروع القرار المتعلق بالمسألة . ويرجع تمسكنا بمشروع قرار هذا العام الى أنه يحث ثانية على تطبيع العلاقات بين الارجنتين والمملكة المتحدة . وقد اكتفى مشروع القرار بهذا القدر ، وما كنا لنشترك في تقديمه لولا ذلك . واننا نؤكد على تطبيع العلاقات وعقد مفاوضات مبكرة لأن كل شيء آخر يستند الى قيام العلاقات بين البلدين . وبعبارة أخرى ، لن يتم تأمين السلام والأمن في المنطقة الا اذا تم تطبيع العلاقات ، كخطوة أولى .

وفي ضوء ذلك يسرنا أن نلاحظ في تقرير الأمين العام الذي اشرت اليه من قبل قوله :

"أما حكومة الأرجنتين ، فقد أعربت ، من جهتها ، عن استعدادها لأن تشرع فورا في اجراء مفاوضات مع المملكة المتحدة ، وفقا لأحكام القرار ٣١/٤٠ ، بهدف حل الخلافات بين البلدين بالطرق السلمية ، بما في ذلك جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر فوكلاند (مالفيناس)" .(A/41/824 ، الفقرة ٥)

وهذا موقف متطلع نود أن نثني عليه . ونقرأ بأمل كبير أيضا في نفس التقرير :

"مازالت حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بتحسين العلاقات الثنائية مع الأرجنتين بشأن المسائل العملية ، طارحة جانبا مسألة السيادة ، التي تعتبر أن وجهات النظر بشأنها متعارضة بصورة أساسية ، وبالدفاع عن حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير" . (الفقرة ٤)

وهذا قول يثلج الصدور أيضا وكان يسعدنا أن نرحب به ايضا كل الترحيب لولا أنه في نفس الوقت يرقى الى مرتبة الاصرار على شرط مسبق .

واننا لن نذهب الى حد الرغبة في اعلان موقفنا في هذا الوقت ازاء جوهر مسألة السيادة . وما نود قوله للطرفين هو أنه ينبغي لهما السعي الى الاتفاق على الذهاب الى طاولة التفاوض دون اية شروط مسبقة . واننا لا نعطي هذه النصيحة رغبة منا في تجاهل رأي معين لأحد الطرفين أو اخماده وانما للتأكيد على أن الاصرار على

Digitized by UNOG Library

الشروط المسبقة مهما كان نوعها لن يؤدي إلا الى ابعاد المفاوضات بل وجعلها غير ذات صلة بعد فترة طويلة من الزمان . ولذلك نحث الطرفين على عدم الاصرار على أن يفي الطرف الآخر بشرط ما قبل الجلوس على طاولة التفاوض . فكثيرا ما تنجح دينامية المحادثات ، بل المحادثات التمهيدية ، في أن تهيئ هي نفسها الاجواء وتدفع الاطراف الى الدخول في التفاصيل المضمونية في مناخ من الوئام والاحترام المتبادل . اننا نحث الطرفين على تجربة هذا السبيل .

لقد اشار الطرفان الرئيسيان وغيرهما في هذه المناقشة الى التدابير التشريعية التي اتخذتها المملكة المتحدة مؤخرا لحماية الموارد السمكية في المناطق المحيطة بالجزر . وقد ادى هذا التدبير ، كما شهدنا ، الى تسويء العلاقات بين البلدين . وهذه المناقشة تعد دليلا كافيا على ذلك . لقد استمعنا بحرص شديد الى ما أورده وفد المملكة المتحدة من اسباب لاتخاذ تلك التدابير .

Digitized by UNOG Library

وربما تكون هذه الأسباب جديرة بالثناء ، رغم انها لا تحظى بالتأييد في تقرير منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة الصادر مؤخرا بشأن نفس الموضوع . ويشعر وفد بلادي انه كان من الافضل كثيرا للسلم والوئام مشاورة بلدان المنطقة المجاورة مباشرة في كل جوانب الموضوع قبل اتخاذ هذه التدابير . وهذا الاجراء معروف في حالات مماثلة في أماكن اخرى ، وخاصة في المناطق التي تكثر فيها احتمالات نشوب منازعات ومشاحنات . وعدم اتخاذ هذا الاجراء ناجم عن الافتقار الى الحوار بين الارجنتين والمملكة المتحدة .

ولا يشعر وفد غانا ان هذه الظروف الصعبة توهن عزيمته ، وسيواصل بذل جهده المتواضع من أجل ايجاد حل . والسبيل الى هذا الحل يكمن بصورة رئيسية في تحسين العلاقات بين الارجنتين والمملكة المتحدة في المقام الاول ، مع اضطلاع بقية المجتمع الدولي بدور تأييدي ولكنه حاسم . ولذلك فاننا نأمل مخلصين ان يستمع البلدان الى نداء المجتمع الدولي وأن يشرعا في اقامة جسر يمكن للحوار عن طريقه أن يؤدي الى تحقيق تسوية .

السيد أونونايه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ربما كانت مناقشة البند ٣٨ من جدول الاعمال ، "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" من المسائل القليلة المناسبة والعاجلة المعروضة على الجمعية العامة . وقد انقشى عام منذ نظرنا في هذه المسألة آخر مرة . وكانت الجمعية العامة تأمل ان تكون قد بدأت عملية الحوار والتسوية السلمية للخلافات القائمة بين طرفي النزاع . غير أن التطورات غير المنقطة تشهد لسوء الحظ ، على تولد ظروف تنذر بالخطر . ونحن على اقتناع بأن قضية السلم في جنوب المحيط الاطلسي بصفة خاصة وفي العام عموما ستتعزز لو أن حكومتي جمهورية الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تلتزمان بقوة وحزم بروح ميثاق منظمتنا وببدء الحوار حتى على أساس محادثات تمهيدية قبل بدء المفاوضات لحسم خلافاتهما سلميا .

لقد استعرضنا بعناية تقرير (A/41/824) ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ،

Digitized by UNOG Library

وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وخاصة الفصل العاشر من هذا التقرير الوارد في الوثيقة A/41/23 المؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وبالمثل ، افتتحنا الفرصة لكي نقيّم المراسلات التي وجهها طرفا النزاع الى الامين العام .

اننا نشعر بالانزعاج ازاء عدم احراز أي تقدم . ان الفجوة الكبيرة التي تفصل بين البلدين المتنازعين بشأن قضايا السيادة على الجزر ومبدأ حق تقرير المصير للسكان تبدو آخذة في الاتساع . وفي نفس الوقت ، ازدادت تهديدات السلام خطورة من جرّاء المحاولات الاخيرة لتعديل الحدود الجغرافية القائمة حول الجزر . ونحن نرى أن هذا الاجراء لا يمكن ان يعزز ، ومن الواضح انه لم يعزز ، مسار التسوية السلمية للنزاع . ومن الجلي انه ليس بامكان طرف واحد من طرفي النزاع أن يحسم المسألة على النحو الذي يراه مناسبا . والمسؤولية الاساسية لطرفي النزاع ، وواجب هذه الجمعية ، هما كفالة تجنب اتخاذ عمل انفرادي يمكن أن يؤدي الى تردي الحالة واثارة مزيد من الصراع .

ويعترف وفد بلادي بأن المشاكل التي تنطوي عليها المسألة قيد النظر معقدة وفريدة في بابها . ونحن نفعل ذلك ليس بحكم خبرتنا العملية في مجال انهاء الاستعمار فحسب ، بل ايضا بسبب المشاركة الوطيدة لبلادي في عملية انهاء الاستعمار في افريقيا وفي اجزاء أخرى من العالم في السنوات الخمس والعشرين الماضية . ونحن نعترف بأن مسألة السيادة والسلامة الاقليمية وحق تقرير المصير كثيرا ما تلهب المشاعر ، خاصة بين من يمسهم الامر مباشرة ، وبالتالي ، يصبح لعدد من مبادئ القانون الدولي صلة وثيقة بهذا النزاع . ولا مفر من اللجوء الى تفسيرات ومبادئ مختلفة لحسم المشاكل المضمونية .

ومهما بدا أن المشكلة معقدة ويصعب حلها ، فانه من غير الواقعي بتاتا القول بأنه لا يمكن حسمها ، أو أن الوضع الراهن يمكن أن يبقى الى ما لا نهاية . ووفد بلادي على اقتناع تام بأن المبادئ والاحكام الواردة في ميثاق الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

كافية تماما بوصفها هاديا الى ايجاد الحل ، لو أبدى الطرفان المعنيان الادارة السياسية اللازمة ، ولا يسعدنا إلا ان نضم صوتنا الى النداءات الموجهة الى الطرفين لاستئناف المفاوضات بدون أية شروط مسبقة ، تحت اشراف الامين العام وعلى اساس الولاية التي اعطتها اليه الجمعية ، وهي الولاية التي أثق انها ستتجدد مرة اخرى .

ونشعر بالارتياح لأن المجتمع الدولي والامم المتحدة قد تصرفا في هذه المسألة على نحو يتسم بالاستجابة والمسؤولية . من المؤسف ان النزاع قائم بين بلدين صديقين من قديم . ونذكر أن هذه الجمعية نظرت لأول مرة في مسألة الجزر في عام ١٩٦٥ ، واتخذت القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) ، الذي يطالب حكومتي المملكة المتحدة والارجنتين بأن تمضيا في مفاوضات بغية التوصل الى حل للنزاع بشأن السيادة بروح اعلان انهاء الاستعمار بما فيه مصلحة سكان الجزر . وبعد ذلك ، وخاصة في السنوات الاربع الماضية ، في أعقاب التجربة المريرة لعام ١٩٨٢ ، اهتمت الجمعية العامة اهتماما خاصا بهذا النزاع واتخذت قرارات ترمي الى تسهيل عملية المفاوضات والتسوية السلمية .

وبالمثل ، أصدر مؤتمر بلدان عدم الانحياز ومنظمة الدول الامريكية اعلانات واتخذا قرارات تحث حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة على استئناف مفاوضاتهما وايجاد حل مناسب للنزاع القائم بينهما . وآخر هذه السلسلة من النداءات وارد في اعلان هراري الصادر عن رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز ، والذي جاء فيه ما يلي :

"كرر رؤساء الدول أو الحكومات تأييدهم الراسخ لحق جمهورية الارجنتين في استرجاع سيادتها على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات . وكرروا دعوتهم لاستئناف المفاوضات بين حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بمشاركة الامين العام للأمم المتحدة وبمساعيه الحميدة" . (A/41/697 ، الفقرة ٣٥٩)

ان ما يهمنا استتباب السلام في المنطقة . ونحن نناشد الطرفين استئناف الحوار والمفاوضات بغير شروط مسبقة .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند .

أحيط الممثلين علما بأن الوفود التالية إنضمت الى مقدمي مشروع القرار A/41/L.19 : بنما ، بوليفيا ، بيرو ، غواتيمالا ، كولومبيا .

قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يودون تعليل تصويتهم قبل التصويت على مشروع القرار ، أود أن أذكرهم بأن تعليلات التصويت مقصورة على ١٠ دقائق وعليهم أن يدلو بها من مقاعدهم ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ .

السيد نيامدو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن موقف بلادي حول هذا البند يقوم على أساس أن الأرجنتين لها حق مشروع في السيادة على جزر مالفيناس .

إننا نأسف لأن حكومة المملكة المتحدة تتجاهل نداءات المجتمع الدولي المتكررة وقراراته وتواصل انتهاج سياسة تستهدف ادامة الوضع الاستعماري في تلك الجزر بتعزيز قوتها العسكرية . ويتجلى هذا بصفة خاصة في قرارها بتنظيم واستغلال صيد الأسماك في دائرة حول جزر مالفيناس نصف قطرها ٢٠٠ ميل وفرض ولايتها التشريعية على كامل منطقة الجرف القاري ، لأن هذا القرار يتعارض مع توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتغيير الحالة الراهنة من جانب واحد .

ويرحب الوفد المنغولي بالموقف المرن والبنّاء الذي تتخذه الحكومة الأرجنتينية فيما يتعلق بالحل السياسي السلمي للخلاف على جزر مالفيناس . فقد أعربت تلك الحكومة ، في الإعلان الذي أصدرته في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، عن استعدادها للشروع في مفاوضات شاملة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٠ ، والبدء كخطوة سابقة وتحضيرية ، بحوار مفتوح مع المملكة المتحدة .

وفي هذا الصدد ألاحظ أن الجمعية العامة تكرر ، في مشروع القرار A/41/L.19 ، رجاءها من حكومتي البلدين الطرفين في النزاع أن تبادرا باجراء مفاوضات بهدف إيجاد وسيلة لحل المسائل المعلقة بين البلدين بطريقة سلمية ونهائية . ومن حق المجتمع الدولي أن يطلب من المملكة المتحدة - وهي عضو دائم في مجلس الأمن يتحمل مسؤولية

Digitized by UNOG Library

خاصة عن صيانة السلام الدولي - أن تنبذ سياستها الاستعمارية تجاه جزر مالفيناس . ويحدونا الأمل في أن تستجيب المملكة المتحدة لمقترح الأرجنتين .

وسيصوت وفدنا لصالح مشروع القرار .

السيد ماكيكا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) مطروحة على الجمعية منذ وقت طويل . وفي العام الماضي قُدِّم الى الجمعية مشروع قرار بصيغة مماثلة هو القرار ٣١/٤٠ لم يقرّب المشكلة من الحل ؛ كما انه لم يدفع الطرفين الى الجلوس على مائدة التفاوض .

إن وفدي ملتزم التزاما تاما بالتسوية السلمية للنزاع . وبغية تحقيق ذلك يتعين على طرفي النزاع أن يتفقا على التفاوض دون شروط مسبقة . ولكن في هذه اللحظة مازال أحد الطرفين يطالب بتقرير المصير لسكان جزر فوكلاند بينما يصر الآخر على نقل السيادة من طرف الى الآخر . لذلك فمن الواضح أنه لا توجد نقطة التقاء بين الطرفين .

ورأينا ان مبدأ تقرير المصير - مثل مبدأ السيادة - يكتسي أقصى الأهمية في أي حل للمشكلة ، وليس من المحتمل أن يقرّب مشروع القرار A//41/L.19 الطرفين من الحل . ولقد كان وفدي يفضل مشروع قرار لا يتضمن عبارة "ومن بينها جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر فوكلاند (مالفيناس)" ، الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ١ من المنطوق . إننا نؤيد بالتأكيد الفكرة القائلة بأن يواصل الأمين العام القيام بمهمة المساعي الحميدة ونقف في صف من يحثّون الطرفين على عدم اتخاذ اجراءات انفرادية في المنطقة قد تؤدي الى المزيد من التوتر . ونشعر بالقلق بصفة خاصة من أن اجراءات حكومة صاحبة الجلالة بفرض منطقة فاصلة للصيد حول الجزر ، من جانب واحد ، لاتزيد فرص الحل السلمي للمشكلة .

لهذه الأسباب سيمتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن النزاع الذي لم يحل بعد بين الأرجنتين والمملكة المتحدة حول مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) مازال يثير قلقا عميقا لدى الحكومة السويدية .

Digitized by UNOG Library

ونشاطر الامين العام أسفه لانه لم يتسن حتى الآن إيجاد نقطة إلتقاء لجرّ الطرفين الى المحادثات المتوخاة في القرار ٣١/٤٠ . ونؤيد جهوده وجهود الآخرين لتشجيع الحوار بين الطرفين والمضي قدما خطوة خطوة نحو تسوية عادلة ودائمة لمسالة جزر فوكلاند التي تكمن في صميم التنافر بينهما . ولانزال نأمل أن يتوافر لدى الحكومتين الاستعداد لاتخاذ خطوات أخرى صوب التباحث بشأن كل طائفة المسائل التي يشملها هذا الحوار بالضرورة .

وبناء على ذلك تؤيد حكومتي الطلب الوارد في مشروع القرار A/41/L.19 المعروض علينا . إن مشروع القرار ، برأينا ، محاولة ايجابية للتشجيع على استئناف الحوار بين الطرفين المعنيين دون أي شروط مسبقة ووفقا لميثاق الامم المتحدة . ونؤمن ، كما يقول الامين العام في تقريره ، بامكانية تحقيق تقدم ملموس عن طريق حوار مقرون بتدابير بناء الثقة ، لتسوية جميع الخلافات بين الطرفين . وننضم الى صفوف المجتمع الدولي في دعوته لهما الى استئناف الحوار .

وترى حكومتي أن هناك مبدأين يتعين تطبيقهما في حل هذه المسالة . الاول هو حق تقرير المصير . إن حق كل شعب من شعوب الاقاليم المستعمرة في أن يقرر بحرية مستقبله مبدأ أساسي نص عليه إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . والمبدأ الثاني هو أن النزاعات يجب أن تحسم بالطرق السلمية . ووفدي ينظر الى الاشارات الى ميثاق الامم المتحدة الواردة ، في ديباجة ومنطوق مشروع القرار ، من هذا المنظور .

لهذه الأسباب قرر وفدي التصويت لصالح مشروع القرار . وغني عن القول إننا نأسف لتعذر الاتفاق هذه المرة على نص يحظى بتأييدنا جميعا .

Digitized by UNOG Library

السيد حمادنه (الاردن) : ان عدم التوصل الى تسوية سلمية لمشكلة فوكلاند بين الارجنتين وبريطانيا يسبب قلقا كبيرا لبلادي ، خاصة وأن بلادي تربطها علاقات صداقة تقليدية مع بريطانيا كما تربطنا علاقات صداقة متنامية مع الارجنتين التي تجمعنا بها مبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز ، مقدّرين للارجنتين دورها البارز في تلك الحركة ومواقفها المؤيدة والمتفهمة لمختلف قضايا العالم الثالث وبالذات موقفها المتفهم للقضية الفلسطينية والصراع في منطقة الشرق الاوسط .

اننا نناشد كلا من بريطانيا والارجنتين العمل على إيجاد أساس مشترك يسهّل الدخول في مفاوضات لإيجاد تسوية سلمية لجميع المشاكل القائمة بين البلدين بما فيها مشكلة فوكلاند (مالفيناس) .

وندعو الامين العام للامم المتحدة أن يعزز ويواصل جهوده ويبذل مساعيه الحميدة لإجراء حوار صريح ومفتوح وبنّاء بين البلدين يخلق الثقة المتبادلة والضرورية لحل الخلاف .

كما أن وفد بلادي سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.19 .

السيد العنسي (عمان) : نود في البداية أن نعرب عن ارتياحنا للتطور الإيجابي الحاصل في عرض صيغ مشاريع القرارات التي قدمت للجمعية العامة في دورتها الاربعين والدورة الحالية الحادية والاربعين لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ على التوالي بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) .

إلا اننا ما زلنا نلاحظ جميعا للاسف الشديد حتى اليوم انه لم يتحقق عمليا بعد أي تحرّك إيجابي مطلوب بشأن التقريب بين وجهتي النظر وتحقيق الاجتماع بين طرفي النزاع المعنيين مباشرة بالقضية وهما جمهورية الارجنتين والمملكة المتحدة ، سواء في إطار مباحثات بيرن التي توقفت منذ مدة ، أو من خلال رعاية الامم المتحدة وأمينها العام لمباحثات بديلة ومقبولة .

وبعكس الحال السلمي المرجو ، نلاحظ في السنتين الاخيرتين وجود اتجاهات غير مستحبة تشير الى أخذ النزاع بينهما اتجاهات تصعيدية من طرفيه في محاولة الزج

Digitized by UNOG Library

بالمسألة في اتون صراع آخر دولي خارجي لا مبرر له . كما ان البيانات الرسمية التي يدلي بها طرفا النزاع منصبة كلها على مطالبهما الاساسية دون تغيير .

ولم يكن هناك في الاساس ، في رأينا ، أي مبرر للجوء الى حالة المواجهة العسكرية بين البلدين عام ١٩٨١ . ان بلادي ترتبط بعلاقات صداقة وود واحترام متبادل لسنوات طويلة مع بريطانيا وهي مرتاحة لاساليب التعاون والتبادل الثنائي الجاري بينهما على مختلف المستويات . كما اننا نرتبط بالمقابل بعلاقات دبلوماسية متطورة مع جمهورية الارجنتين ، وتم خلال هذا العام تقديم سفيري البلدين لأوراق اعتمادهما لزعماء البلدان في عاصمتيهما مسقط وبوينس ايرس .

ولكوننا بكل صراحة نعتقد انه على أساس أن المشكلة لا يمكن حلها سلميا إلا بموافقة صريحة وصادقة من طرفي النزاع وانه لا بد من إبعاد كل العوامل السلبية عن هذا الطريق ولا بد من الجلوس على طاولة المباحثات برعاية الهيئة الدولية دون شروط مسبقة وعلى أساس ان الأمل هو حل المطالب المحقة لكل من الطرفين ، فإن مبدأ حق تقرير المصير ، الذي على أساسه حصلت أغلب دول العالم ، وبالاخص دول العالم الثالث ، على استقلالها أمر لا بد من التسليم به تماما الى جانب المطالبة بالسيادة .

ونرجو أن نجد في تقرير الامين العام للسنة القادمة ما يؤكد حصول تطور فعلي في أمر حدوث المباحثات بين الجانبين اللذين لا شك في انهما بحاجة الى أن تكون علاقاتهما الثنائية صافية وصادقة من أية سلبيات تعوق تقدمها كما كان في السابق ، وكما ينبغي أن يكون بالتاكيد في المستقبل ، وحتى يتم التطور المنشور فإن وفد بلادي سيبقى هذا العام على موقفه السابق المعهود عند التصويت على هذه المسألة . ولا شك في أن الاصدقاء في بريطانيا والارجنتين معا يعيان مسببات موقفنا هذا وهو أمر لا ينبغي مطلقا أن يحسب انه موجّه لطرف ضد آخر بأي حال من الاحوال . ولسوف نبقي في عمان على اعتزازنا بصداقتنا وتعاوننا مع كل من البلدين المعنيين وشعبيهما الصديقين ونأمل قريبا إن شاء الله التوصل الى نصّ مشروع قرار متساوٍ يقبله الطرفان معاً ويتم اعتماده بالتوافق دون خلاف ويتم حلّ هذه المسألة بالوسائل السلمية .

Digitized by UNOG Library

السيدة كغابي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سنصوّت لصالح مشروع القرار A/41/L.19 لاننا ما زلنا مقتنعين اقتناعا راسخا بانه لا يمكن حسم مشكلة جزر فوكلاند (مالفيناس) إلا عن طريق المفاوضات . ونحن لا نؤيد أن تكون فوكلاند قلعة بريطانية أو أن تنتقل الجزر وسكانها انتقالا آليا لسيادة الارجنتين .

ان ما نؤيده هو بدء مفاوضات بين حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة ، يكون هدفها الرئيسي التوصل الى وسائل للحسم السلمي والنهائي لمشكلة جزر فوكلاند (مالفيناس) بكل جوانبها ، بما في ذلك احترام حقوق السكان في تقرير المصير .

السير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوّت وفدي ، كما فعل بالنسبة لمشاريع القرارات المماثلة في سنوات سابقة ، ضد مشروع القرار A/41/L.19 . هناك نقاط عديدة أدلى بها المتكلمون الذين سبقوني يعترض عليها وفدي . وفي هذا الوقت المتأخر ، لن أتكلم بالتفصيل عنها جميعا . ومع ذلك ، لا بد لي أن أؤكد أن البيان الذي أدلى به سفير زمبابوي عن الوجود العسكري والبحري والجوي في الجزيرة وحولها قائلا بانه "آخذ في التزايد" خاطئ . فعلى العكس من ذلك ، فإن الوجود العسكري والبحري والجوي البريطاني في الجزر في تناقص مستمر . وهو الآن أقل من نصف ما كان عليه عندما اضطررنا الى إعادة الاستيلاء على أراضينا بعد الغزو .

ان مشروع القرار المعروض علينا مُغر لبساطته ولما ينطوي عليه من عناصر مهدئة ولكن لا يمكن فصله عن الظروف التي أدّت إلى وضعه . وقد زعم بعض مقدمي مشروع القرار انه قرار إجرائي وانه لا يمس بأي حال من الاحوال موقف الحكومة الارجنتينية أو البريطانية .

Digitized by UNOG Library

ولكن الأمر ليس كذلك للأسف . فمشروع القرار يتدخل ويضر فعلا بالموقف . وكما ذكرت بالأمس ، فإن مشروع القرار يدعو في الفقرة ١ من المنطوق الى التفاوض بشأن "جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر فوكلاند" . وإذا لم أكن أخطأت في فهم ما قاله وزير خارجية الارجنتين فإنه يصر على أن "جميع الجوانب" يجب أن تشمل مسألة السيادة . وقد قال في كلمته أمس :

"ما دام لبّ المشكلة" - ويعني به السيادة بطبيعة الحال - "يلقى التجاهل فلن نتمكن من حل المسائل الفرعية" (A/41/PV.82 ، ص ٢١)

وبالتالي فإن مشروع القرار يؤيد دعوى الارجنتين بضرورة مناقشة مسألة السيادة . وهو يعارض ما تقول به المملكة المتحدة من أن السيادة يجب ألا تناقش . ومن ثمّ فإن مشروع القرار غير محايد بل هو يأخذ جانب الارجنتين . وبطبيعة الحال لو كان وزير خارجية الارجنتين وهو غير حاضر هنا على استعداد لإعلان اننا أخطأنا الفهم وأن المحادثات الرامية الى تطبيع العلاقات بيننا ليس من الضروري أن تشترط استعدادنا لمناقشة مسألة السيادة فعند ذلك سنواجه موقفا مختلفا تماما بطبيعة الحال . ولكننا نعرف أن هذا ليس هو الموقف .

ونحن على استعداد كما ذكرت بالأمس لمناقشة كل شيء فيما عدا السيادة . والارجنتين ترفض مناقشة أي شيء إلا إذا أدرجت السيادة على جدول الأعمال . هذا هو لبّ القضية المعروضة علينا . إن ما يواجهنا هنا هما موقفان متعارضان ولا يمكن التخلص منهما بالتصويت لصالح قرار يؤيد أحد الجانبين ويعارض الآخر .

ونستطيع أن نضع الأمر موضع الاختبار . بالأمس سألت وزير خارجية الارجنتين مرتين عمّا إذا كان على استعداد للتفاوض مع حكومتي حول أمور مثل إزالة آثار النزاع والتجارة والتبادل التجاري والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والنقل والمواصلات وعند الاقتضاء المسائل المتعلقة بصيانة موارد مصايد الأسماك . ولا شك في أن الجمعية العامة تتذكر أن ذلك هو اقتباس مباشر مما قاله الوزير في خطاب أمس والذي استشهد فيه بدوره بإعلان الارجنتين الصادر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر .

Digitized by UNOG Library

وهذا المسلك أي مناقشة جميع هذه الأمور التي عددتها بين الحكومتين هو السبيل العملي لتحسين العلاقات بين بلدينا اللذين تقوم بينهما عادة علاقات وديـة . وهذا هو الطريق للحد من خلافنا خطوة بعد خطوة . ومؤداه أن نسير الى الأمام بروح بنّاءة وعملية . ومؤداه أن نفعل ما أوصى به السير جوفري هاو في الفقرة التي استشهد بها الآن ببلاغة وبتأكيد قوي ممثل زمبابوي .

ولكني لم أحصل على ردّ على السؤال الذي وجهته بالأمس واعتقد أن ذلك يرجع الى رفض الارجنتين مناقشة ما تسميه بالمشاكل الفرعية بدون مناقشة مسألة السيادة . وبعبارة أخرى ان الارجنتين تضع شرطا لبدء أي محادثات .

وحكومتي أيضا لها شرط . ان شرط الارجنتين هو ضرورة مناقشة مسألة السيادة ؛ أما شرطنا فهو عدم مناقشتها . كل من الجانبين يضع شرطا ، والشرطان متعارضان . وفي هذه الظروف ، أسأل وزير الخارجية أو الممثل الدائم للارجنتين مرة أخرى عما إذا كان لدى الارجنتين استعداد للدخول في محادثات معنا تهدف الى تحسين علاقاتنا بتناول كل أو بعض المسائل الأخرى فيما عدا السيادة والتي عددها في كلمته ؟ ولا شك في أن هذا عرض معقول . وآمل أن يقبله . وآمل أيضا أن يقبل تطبيق مبدأ تقرير المصير على هذه الحالة الاستعمارية كما يطبق على غيرها .

لقد ألح كثير من المتكلمين على أن مسألة جزر فوكلاند تتعلق بحالة استعمارية . وعلى ذلك فإن مبدأ تقرير المصير ينطبق . وكل من سمع ممثلي أهالي فوكلاند المنتخبين يتكلمون في اللجنة الرابعة بالأمس يعرفون انهم لا يريدون أن يصبحوا مواطنين أرجنتينيين ، وانهم يريدون أن يبقوا بريطانيين وانهم يتمسكون بضرورة أن تكون لهم الكلمة فيما يتعلق بمستقبلهم . ومن المؤسف أن الارجنتين لا تريد أن تقبل أن يكون لأبناء فوكلاند الكلمة في تقرير مستقبلهم ، ما لم يقف الآن وزير خارجية الارجنتين ويثبت عكس ذلك . هذه نقطة خلاف جوهرية بين حكومتي وحكومة الارجنتين . هكذا نعود مرة أخرى الى الموضع الذي كنا فيه خلال المناقشات الأربع الأخيرة التي تدور سنويا بشكل أشبه بالطقوس . فالارجنتين لم تتزحزح عن موقفها ونحن أيضا لم نغيّر موقفنا . وأعتقد اننا إذا أردنا أن نحسّن العلاقات بيننا يجب أن نبدأ

Digitized by UNOG Library

خطوة خطوة وأن توافق الارجنتين على مناقشة تلك النقاط التي عددتها في كلمتها بدون وضع أي شروط مسبقة .

السيد سيمالا (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمع وفد جزر سليمان بعناية لجانبي الحوار حول هذا البند ، كما درس مشروع القرار A/41/L.19 المتعلق به . وفي رأينا أن مشروع القرار يحوي عناصر يمكن أن تؤدي الى مفاوضات مثمرة . بيد انه أغفل أمرا هاما واحدا . نحن ندرك الحاجة الى بدء المفاوضات بين الارجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لكننا نرى انه يجب أن تكون هناك إشارة الى شعب جزر فوكلاند أو مالفيناس الذي ينبغي احترام حقه في تقرير المصير . وكنا نود في الوقت نفسه أن نشهد موقفا أقرب الى التوفيق من أجل وضع جدول الاعمال المفاوضات .

وما زلنا نأمل أن يواصل هذان البلدان اللذان جمعتهما صداقة تقليدية بحثهما عن حلول سلمية . وفي هذه الظروف ستدلي جزر سليمان بصوتها بالطريقة التي يمكن أن تؤدي الى بدء حوار مثمر بين الارجنتين والمملكة المتحدة .

Digitized by UNOG Library

الانسة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت الكويت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.19 .

اننا نعتبر النص الحالي نصا متوازنا ، شأنه شأن القرار ٢١/٤٠ . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلدي ان يشدد على أهمية إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد لعب الاعلان ، ولا يزال يلعب ، دورا حيويا في عملية تصفية الاستعمار ، التي من ظواهرها الهامة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير مصيرها . إلا انه لا ينبغي استخدام ذلك الحق لإطالة الاستعمار ؛ بل ينبغي له أن يعزز عملية تصفية الاستعمار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن ننتقل الى التصويت أود أن اخبر الجمعية بأن الامين العام بيّن انه لا يتوقع ، في الوقت الحالي ، أن يكون لتنفيذ مشروع القرار A/41/L.19 أية آثار على الميزانية البرنامجية ، واذا طرأ أي تغيير على الظروف على نحو يستلزم مصاريف ، فان الامين العام سيسعى بموافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية للحصول على الاموال اللازمة بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٣٥٤/٤٠ ، المتعلق بالنفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

وستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/41/L.19 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،

Digitized by UNOG Library

الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، إيطاليا ، اليابان ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، أسبانيا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بليز ، عمان ، سري لانكا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، البحرين ، بلجيكا ، بوتان ، بورما ، الكاميرون ، الدانمرك ، فنلندا ، غامبيا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، غرينادا ، أيسلندا ، أيرلندا ، اسرائيل ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ملاوي ، ملديف ، مالطة ، نيبال ، نيوزيلندا ، البرتغال ، قطر ، سانت كريستوفر

Digitized by UNOG Library

ونيفيس ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، العربية السعودية ، جزر سليمان ، سوازيلند ، تايلند ، تركيا ، الإمارات العربية المتحدة .

اعتمد مشروع القرار A/41/L.19 بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل ٤ أصوات وامتناع ٣٤ عضوا عن التصويت . (القرار ٤٠/٤١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يبدون تعليل تصويتهم بعد التصويت على مشروع القرار A/41/L.19 .

هل لي أن اذكّر الأعضاء بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق ، وتدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد دي كيمو لاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : صوتت فرنسا لصالح مشروع القرار A/41/L.19 ، المتعلق بجزر فوكلاند .

وقد سعت بلدي من خلال هذا التصويت الى المشاركة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ نشوب النزاع في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، بغية التوصل الى حل عادل ودائم للنزاع بين بلدين تربط فرنسا بهما علاقات ودية .

ان وفد بلدي مقتنع بأن المفاوضات ، دون شروط مسبقة ، التي تتناول جميع جوانب المشكلة ، هي وحدها التي يرجح ان تفضي الى حل يتمشى مع مقاصد وأهداف الميثاق ، التي تدعو بشكل خاص الى تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، والى التعاون الدولي والى ممارسة الشعوب حقها في تقرير مصيرها* .

ان وفد فرنسا ، بتصويته لصالح مشروع القرار ، يعتزم تأييد الاجراءات المقترحة من مقدميه بغية حث الطرفين على تسوية نزاعهما . ولا ينبغي تفسير ذلك على أن بلدي يتخذ موقفا من جوهر المسألة .

السيد ياكوبفيتس دي سزيفيد (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوتت هولندا لصالح مشروع القرار الذي اعتمد للتو لأن صياغته لا تحكم سلفا ، بأي شكل

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد العنسي (عمان) .

Digitized by UNOG Library

كان ، على نتائج المفاوضات بين حكومة الارجنتين وحكومة المملكة المتحدة بشأن القضايا التي تفصل بينهما .

اننا نرحب باعتماد القرار هذا العام بالشكل المتوازن الذي قدم عليه . وعلى هذا النحو ، يمكنه ان يخدم هدف الجمعية العامة الاساسي المتمثل في تيسير استئناف المفاوضات في وقت مبكر .

أما بالنسبة لمسألة السيادة ، فان حكومة هولندا تعتقد اعتقادا راسخا أن أي ترتيب في المستقبل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار حق سكان الجزر في تقرير مصيرهم . فتصفية الاستعمار ، كما في حالة جزر فوكلاند ، يجب أن تتم على أساس القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . ان حق تقرير المصير حق أساسي بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

وهولندا تشارك تماما الامين العام للأمم المتحدة اقتناعه الذي عبَّر عنه في تقريره ، بأنه من خلال عملية حوار صريحة ومفتوحة ، مصحوبة بتدابير لبناء الثقة ، يمكن احراز تقدم ناجع نحو حل جميع الخلافات التي تباعد حاليا بين الارجنتين عن المملكة المتحدة . واننا نرحب باستعداد الامين العام المتواصل لمساعدة الطرفين لتحقيق تلك الغاية .

السيد سفوبودا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود أن أحدد النقاط الرئيسية الكامنة وراء تصويتنا لصالح مشروع القرار A/41/L.19 .

لم يختلف تصويتنا هذا العام بشأن هذه المسألة عن تصويتنا في العام الماضي . فعند النظر في هذه المسألة ، رفضت كندا دائما اصدار حكم مسبق على نتائج النزاع . وبدلا من ذلك ، دعونا الى اجراء مفاوضات بشأن جميع المسائل في أقرب فرصة ممكنة وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

ان مشروع القرار الذي صوتنا عليه للتو يعكس هذا الموقف بدقة . وإننا ننظر إليه على أنه أفضل وسيلة للتوصل الى النهاية السلمية التي نسعى اليها جميعا . ولذلك صوتنا لصالحه .

ومع ذلك لا ينبغي تفسير هذا التصويت على أنه تأييد لموقف مضموني محدد لأي من طرفي هذا النزاع .

Digitized by UNOG Library

السيد ويجيوارداني (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مشروع القرار المعروض على الجمعية ما كان ليثير أي صعوبات لوفدي لو انه انطوى في ثناياه على الاعتراف بحق شعبو جزر فوكلاند (مالفيناس) في أن تستشار بشأن مركزها الدستوري في المستقبل في سياق عملية انهاء الاستعمار . ولكن في غياب هذا النص ، فمجرد حث الدولتين طرفي النزاع على حل نزاعهما سلميا لا يذهب الى نهاية الطريق لتسوية المسالة عل نحو ما نرى انه ينبغي تسويتها .

ان موقفنا من القضية لا يؤثر على علاقاتنا الطيبة مع البلدين .

السيد دلبتش (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفدي الآن ، بعد اجراء التصويت ، أن يبدي بعض التعليقات .

لقد أشار ممثل المملكة المتحدة في بيانه الأخير الى خفض الوجود العسكري البريطاني في الجزر . وفي هذا الصباح بالذات قدم وفدي مذكرة الى الأمين العام تشير الى ارتكاب عدوان على سفينة صيد أرجنتينية خلال الـ ٤٨ ساعة الأخيرة . وكانت السفينة تسير خارج المنطقة المحظورة . وقد حلقت فوقها طائرة من طراز 130 - C من السلاح الجوي المتمركز في جزر مالفيناس ثلاث أو أربع مرات . وهذا دليل على أن هناك نشاطا عسكريا مستمرا في المنطقة . ولهذا لا نقبل البيان القائل باجراء خفض في الوجود العسكري .

ثانيا ، أشار ممثل المملكة المتحدة الى أن عددا من الوفود وصفت مشروع القرار بأنه اجرائي في طابعه ، وقال إن ذلك لا يخفي جوهر القضية أي مشكلة السيادة . وكل من هنا يدرك ادراكا كاملا أن القرار يشمل طلبا تراه الجمعية العامة اجرائيا - بأن يتفاوض الطرفان بشأن جميع جوانب مستقبل الجزر . وكلنا يعرف أن هذا يعني بالنسبة للجانب الارجنتيني كل الجوانب التي تبدي الأرجنتين استعدادها لمناقشتها على مائدة التفاوض ومنها بالطبع مشكلة السيادة .

ان هذا نزاع على السيادة ، وهذا ما سلمت به المملكة المتحدة ، وسلم به الممثل البريطاني في بيانه أمس ، وكذلك فعلت الحكومة البريطانية كما قلنا بالأمس ،

Digitized by UNOG Library

كما سلم بذلك المجتمع الدولي . ولهذا لا نفهم لا من الناحية المنطقية ولا القانونية ولا حتى السياسية كيف يرفض طرف النظر في أحد جوانب النزاع ، ما دام من المسلم به أنه نزاع على السيادة . وكما قلنا أمس ، فإن هذا يصعب فهمه ، عندما يكون ذلك الطرف عضوا دائما في مجلس الأمن ، إحدى الدول الخمس المسؤولة بالذات عن صون السلم والأمن على كوكبنا .

وما قلته الآن يصلح أيضا ردا على ادعاء السير جون طومسون بأن العبارة "جميع جوانب" القرار تشمل السيادة . فمن وجهة نظر الارجنتين تشمل هذه العبارة بوضوح مسألة السيادة ولكننا نعتقد أنها تشمل أيضا جميع الجوانب التي يمكن أن تطرحها المملكة المتحدة على مائدة المفاوضات دون استثناء أي شيء .

وعليه ، فنحن لا نفهم لماذا لا نتفاوض كدولتين متحضرتين عصريتين حول نزاع أصبح معروفا جيدا للمجتمع الدولي بأسره .

الرئيس : لقد استمعنا الى آخر المتكلمين هذا الصباح . وقد طلب أحد الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد . وأود أن أذكّر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ سوف تكون البيانات المتعلقة بممارسة حق الرد محددة بعشر دقائق للكلمة الأولى ، وخمس دقائق للكلمة الثانية . وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لا أكاد أصدق بعض ما سمعته الآن من سفير الأرجنتين .

أولا ، أحتفظ بحق وفدي في التعليق على أي رسالة يكون قد بعث بها . اني لم أطّلع عليها بعد .

ثانيا ، أكرر أن القوات البريطانية في الجزر وما حولها قد تقلصت الى حد بعيد جدا . وقد أخطأ السفير تماما بتكراره أن هناك زيادة في القوات العسكرية . هذا محض اختلاق . فلسنا بصدد مسألة اجتهاد . ومن عجب أن سفير الأرجنتين ليس مستعدا لرؤية الحقائق كما هي . وأكرر انني لا أكاد أصدق ما سمعت .

Digitized by UNOG Library

لن أطيل المناقشة وحسبي أن أقول انني لم أتلق ردا من وفد الأرجنتين على ما طرحته في هذه المناقشة ثلاث مرات حتى الآن ، عما اذا كانت الأرجنتين على استعداد لأن تناقش معنا ما طرحته من مسائل دون أن تصر على طرح السيادة كشرط مسبق .

لقد سمعنا خطبا كثيرة ومن الانصاف أن أقول ان عددا كبيرا منها أدركت ما لا تزال الأرجنتين ترفض الاعتراف به وهو أن مبدأ تقرير المصير ينطبق فعلا على سكان جزر فوكلاند .

الرئيس : بهذا انتهينا من النظر في البند ٣٨ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠

Digitized by UNOG Library